الدكتور عبد الحسين الفتلي لغويا ومحققا
(ت1936-1999م)

م . م . ماهر خضير هاشم
جامعة بابل/كلية التربية/صفي الدين الحلي

المدخل :

عرف الدكتور عبد الحسين الفتلي محققا تراثيا ونحويا ولغويا وباحثا أكاديميا ، يشار إليه بالبنان ، وكان التراث النحوي واللغوي موضع عنايته. ويعد الفتلي أحد أعلام العراق في القرن العشرين ، فهو واسع المعرفة ، دقيق الملاحظة ، سلس الأسلوب خدم لغة القرآن اللغة العربية بجد وإخلاص وألف الكثير من البحوث في الدراسات النحوية واللغوية فاعتلى ذروة التأليف ، وحقق الكثير من الكتب النحوية والرسائل اللغوية فاعتلى ذروة التحقيق ، فكان قلمه سيالا في الحفاظ على اللغة العربية وعلمائها الأوائل . وكان معجبا باللغة العربية ووصفها بأنها ((بحر كبير ليس له ساحل يحويه فتتناثر شذرات منها فتقع على الشاطئ . فهي أصداف ثمينة نعتز بها ونحافظ عليها))[1] .

وبعد حصوله على شهادتي الماجستير والدكتوراه تخصص في الدراسات النحوية والصرفية . وقد حظيت جهود الفتلي بعناية الدارسين والمحققين لتواصله في نشر التراث النحوي واللغوي ومتابعته حركة البحوث اللغوية ، وكان على صلة مع أبرز علماء اللغة والمحققين عن طريق المراسلة وتبادل المطبوعات والبحوث ، ولم يقتصر الفتلي في نشر تحقيقاته داخل العراق بل كان ينشرها في بيروت ، وقد تعرضت أوضاعه المادية والنفسية إلى ضغوط خلال سنوات الحصار الاقتصادي على العراق ، وهذا الأمر لم يجعله أن يتوقف عن حركة التأليف اللغوي بل كان يتابع النشاط البحثي في اللغة والنحو .

ولد عبد الحسين محمد جاسم الفتلي في محافظة القادسية ناحية الشامية سنة (ت1936م) ، أكمل دراسته الابتدائية في مدارس مسقط رأسه ، ثم دخل دار المعلمين الابتدائية في بغداد ، وعين معلما في مدارس محافظته ، ثم دفعه طماحه إلى إكمال دراسته فقبل في دار المعلمين العالية (كلية التربية) حاليا في بغداد وتخرج فيها[2] . وبعد ذلك توجه إلى القاهرة لإكمال دراسته في كلية الآداب في جامعة القاهرة ، وظفر بشهادة الماجستير عن رسالته الموسومة بـ(العامل السماعي في كتاب سيبويه) سنة 1967م ، ثم أكمل دراسته في الجامعة نفسها فحصل على شهادة الدكتوراه عن أطروحته الموسومة بـ (ابن السراج النحوي وآراؤه الصرفية والنحوية مع تحقيق كتابه الأصول في النحو) سنة 1971 بإشراف الدكتور حسين نصار ، والدكتور يوسف خليف[3] .

ثم عاد إلى ارض الوطن ليكمل مسيرته العلمية في حقل الدراسات اللغوية فكان دؤوبا على المطالعة والتأليف والتحقيق لايصرفه عن ذلك تعب او مرض او سفر . وكانت الجامعات العراقية تشهد بعلميته الواسعة في الدراسات النحوية والصرفية فكان أستاذ نحو وصرف في كليتي التربية والآداب في جامعة بغداد وجامعة العلوم الإسلامية ، كان يدرس في الدراسات الأولية النحو ، والصرف ، والمدارس النحوية ، وفقه اللغة ، والكتاب القديم ، أما في الدراسات العلى فدّرس تحقيق النصوص ، وقضايا صرفية ، ومشكلات نحوية ، والمدارس النحوية .

وقد شارك في كثير من المؤتمرات الثقافية والندوات اللغوية في داخل العراق فضلا عن مشاركته في رئاسة لجان جامعية وعضويتها ، منها: لجنة الترقيات العلمية ، ولجنة النشاط العلمي ، وتحرير مجلة جامعة العلوم الإسلامية [4].

وكذلك ترأس قسم اللغة العربية في كلية التربية ، وقسم اللغة العربية وعلوم القران في جامعة العلوم الإسلامية [5].

وعلى هذا فان الدكتور عبد الحسين محمد جاسم الفتلي قد خدم دستور الله القران الكريم بخدمته اللغة العربية .

- الصفات العلمية

فقد تحققت في شخصية عبد الحسين الفتلي صفات علمية ، وهي :

1. الأمانة العلمية :

إن الفتلي كان أمينا ففي كل أعماله التحقيقية كان ينسخ المخطوط بنفسه ، أو ينسخ حصته منها إن كانت مشتركة ، وكان يؤكد أن الأمانة العلمية في التحقيق تتطلب مراعاة ما جاء في النسخة الأم مراعاة تامة والتقيد بها ، وكان يرى أن عملية تحقيق النصوص الاجتهاد في نشرها وجعلها مطابقة – كما – وضعها صاحبها من حيث اللفظ والمعنى والكتابة ، وذلك بإتباع الطريقة العلمية الخاصة بالتحقيق وهي البحث عن أصول التحقيق[6] ، ولم يسلك مسلك بعض الأساتذة الذين أباحوا تسخير طلبتهم في نسخ المخطوطات فضلا عن أمانته في تأليف الكتب والبحوث ونقل المصادر .

2. إضافة الجديد المجهول إلى دنيا المعرفة :

قد أتيح للدكتور عبد الحسين الفتلي أن تتحقق فيه هذه الصفة النادرة ، سأضرب لذلك أمثلة منها :

أ – اضطلع الفتلي في إحيائه الشخصيات اللغوية المغمورة ليبين معالم التراث الفكري عند علماء العربية ، ومن هذه الشخصيات : أبو الخطاب الاخفش الكبير ، وعلي بن عيسى الربعي ، وأبو عمر الجرمي ، والاخفش الصغير .

ب – أكد عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش في تحقيقهما (الموفقي في النحو) توثيق نسبة الكتاب إلى ابن كيسان من خلال اعتمادهما على العنصر الموضوعي أي ذكر اسم المؤلف على الكتاب ، ونقل آراء المؤلف في كتب نحوية أخرى فضلا عن أسلوب المؤلف[7] ، و أيضا أكد صحة نسبة كتاب (الخط) لابن السراج النحوي من خلال اعتماده على العنصر التاريخي وهو ماذكره المترجمون القدماء من نسبة الكتاب إليه ، وكذلك العنصر الموضوعي أي يتمثل في وجود خصائص المؤلف ، وذكر بعض آثار المؤلف داخل المخطوط نفسه [8] .

ت– ردّ عبد الحسين الفتلي قصص الخيال والأساطير التي نسجت حول حياة العالم النحوي علي بن عيسى الربعي (ت420هـ) [9]، وكذلك ردّ قصص المناظرات التي قيلت بشأن أبي عمر الجرمي [10].

ث– ذهب الفتلي إلى أن النادر في الاستعمال اللغوي يعني مغالاة على سبيل الترف ، لان كل لغة إذا وصلت إلى مرحلة التكامل والنضج واستطاعت أن تثبت قواعدها وتحافظ على أصولها لجأ أصحابها إلى المغالاة والزيادة[11] .

ح – كان اتجاهه النحوي يميل إلى التيسير في عدم التكلف ، وعدم التقدير ، وان فكرة التجديد في النحو تعني اختيار الصالح من التراث النحوي القديم ، ووضع أسس جديدة تقوم مقام البالي منه حتى يظل البناء متماسكا من اجل أن تجد دعوة التجديد صدى يكتب لها البقاء والخلود [12].

د – ردّ القول إن نظرية العامل بدعة اخترعها النحاة بحجة أنها لا تصلح لتعليم النحو ، فأوضح أن هذا غير مقبول ما دامت أنها قد ساعدت على حفظ النحو واللغة من عصر سيبويه ، وأوضح أن تعلم النحو في مراحله الأولى مرتبط بنظرية العامل ارتباطا كليا ؛ لأنها تسهل على المتعلم حفظه والإقبال عليه [13].

3. الرحلة في طلب العلم :

سافر عبد الحسين الفتلي إلى مصر واغترب أعواما في بواكير حياته حتى ظفر بشهادتي الماجستير والدكتوراه من جامعة القاهرة ، وسافر إلى المغرب من اجل الحصول على مخطوطات نادرة ليحققها ، وظل يلاحق المطبوع والمخطوط في حقل تخصصه ملاحقة نادرة .

4. إشاعة العلم ونشره :

قد كان الدكتور عبد الحسين الفتلي أستاذ نحو وصرف ناشرا العلم بطبيعة مهنته ، فقد تخرج على يديه عشرات بل مئات من طلبة الجامعات العراقية بينهم اليوم أساتذة فضلاء يشاد لهم ، فضلا عن إشرافه طلبة الدراسات العلى والأولية ، ومناقشاته الرسائل العلمية ، وكذلك لا ننسى الكتب التي حققها والبحوث اللغوية التي نشرها بين أيدي الباحثين فأشاع علمه .

5. التواضع بالعلم :

إن من يقرأ مصادر مؤلفات عبد الحسين الفتلي يجد صفة واضحة انه لم يشر إلى مؤلفاته او محققاته السابقة عندما يؤلف بحثا جديدا او يحقق نصا لغويا ، ومن تواضعه أن يشكر كل من ساعده في عمله العلمي ، ومن ذلك انه شكر الدكتور طارق الجنابي لأنه أهدى إليه مخطوطة كتاب (الضاد والظاء)لأبي الفرج بن سهيل النحوي[14] ، فضلا عن انه لم يذكر في مقدمة أي كتاب يحققه او بحث يؤلفه فخرا ولا زهوا ولا تعاليا بل كان يقدمها بصمت وتواضع، وكذلك تواضع بين طلبته.

ومن ذلك يتضح أن عبد الحسين محمد جاسم الفتلي كان محبا لغته وشغوفا بإحيائه الشخصيات اللغوية المغمورة ، وعاشقا تراث أمته خاصة التراث اللغوي والنحوي .

جهوده العلمية :

من خلال الاستقراء لمؤلفات الدكتور عبد الحسين الفتلي انتظمت جهوده في ثلاثة أقسام :

القسم الأول : جهوده في دراسة شخصيات لغوية مغمورة .

القسم الثاني : جهوده في الدراسات اللغوية والنحوية.

القسم الثالث :جهوده في التحقيق ومنهجه فيه .

القسم الأول : جهود عبد الحسين الفتلي في دراسة شخصيات لغوية مغمورة :

اضطلع عبد الحسين الفتلي في دراسة شخصيات لغوية مغمورة لم تحظ بعناية الدارسين والباحثين قديما وحديثا ، وقد عرفه قرّاء مجلات الرابطة الأدبية ، والبلاغ ، والمورد في هذا المجال ، وعلى وفق هذا سأبين جهده في الكشف عن هذا التراث ، وقد عرضت لكل بحث على حدة ، هي على النحو الآتي :

1- أبو الخطاب الاخفش (عبد الحميد بن عبد المجيد المتوفى سنة 177هـ) :

تناول عبد الحسين الفتلي في هذا البحث شخصية هذا العالم النحوي واللغوي الذي لم تنصفه مصادر التراجم ، ووضح سيرته ، ومن اخذ عنه ، وتلامذته [15]. وارجع الفتلي أن المصدر الوحيد لدراسة آراء أبي الخطاب الاخفش الكبير النحوية والصرفية واللغوية هو كتاب سيبويه [16]، وأوضح

أن الذي يستعرض الآراء التي نقلها سيبويه عن أستاذه أبي الخطاب يجد انه يعتمد على كبرى الأصول النحوية والصرفية كالسماع ، والقياس ، والنقل عن العرب الفصحاء ، فالسماع يحتل عنده عناية كبيرة في منهجه ، وكان ملتزما بقواعد المنهج البصري في الأخذ من فصحاء العرب الذين لم تفسد ألسنتهم الحضارة ولا الاختلاط بالأعاجم [17].

وقد نقد عبد الحسين الفتلي هذا المنهج فذكر أن الاستقراء الحوادث والأشخاص يجد قبيلتي أسد وتميم اللتين اخذ عنهما البصريون والكوفيون هما قبيلتان متحضرتان تسكنان الحواضر وكانتا على اتصال دائم بأمم أخرى بسبب التجارة والترحال ، وأنهما احتكتا بأقوام سامية وأعجمية ، دخل لغتهما من تلك الأقوام كثير من المفردات خضعت بالاستعمال للبناء العربي وصارت كأنها جزء من لسان العرب ، فضلا عن أن بعض الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة كانوا ممن يسكن الحواضر ، وعلى هذا فلا وجه لتعنت البصريين في الرواية ، وارجع الفتلي أن هذا يعود إلى جهلهم بطبيعة اللغة ، وما ينشا عنها من اختلاف اللهجات ، ورجح أن السبب الحقيقي في هذا أنهم استنبطوا الأحكام قبل استيفاء السماع والاستقراء مما اضطرهم إلى أن يهملوا ما خالف قواعدهم ، أو تخطئة تلك القواعد ، أو إطلاق الشاذ عليها [18].

أما السماع عند أبي الخطاب فبين الفتلي أن السماع عنده في دراسة النحو قائم على الفطرة والطبع ، فهو يدرس أساليب الكلام في الأمثلة والنصوص ثم يكشف عن الرأي فيها ، واستدل الفتلي على هذا من خلال ذكره عبارات لأبي الخطاب تعطي فكرة السماع عنده [19]. وأما موقفه من القياس فقد أوضح الفتلي من خلال الأمثلة انه استعان بالقياس للتوسع في التعبير اللغوي بشرط أن هذا القياس ينسجم مع واقع اللغة العربية ، وبين أن تعليلات أبي الخطاب النحوية تشبه إلى حد ما علل النحويين الذين سبقوه ، والذين عاشوا في عصره[20] . واستقصى عبد الحسين الفتلي آراء أبي الخطاب النحوية والصرفية فكان عددها ستة وعشرين رأيا وكان مصدرها هو كتاب سيبويه ، ولاحظ الفتلي من خلال آرائه انه عالم كبير من علماء البصرة الأوائل الذين أسهموا في تطوير علم النحو واللغة ، غير أن علمه في النحو والتصريف غير واضح ، ومنهجه غير محدد ؛ لهذا أغفله الدارسون[21] . وعلى وفق هذا فان عبد الحسين الفتلي أسهم في إبراز ملامح هذه الشخصية اللغوية التي تعد من الطراز الأول .

2- أبو زيد الأنصاري عالم من أعلام اللغة :

تحدث عبد الحسين الفتلي عن هذه الشخصية اللغوية التي أسهمت في الدراسات اللغوية ، وفي رواية الحديث والشعر ، وتفسير القران الكريم ، فعرض لاسمه وكنيته وأسرته وولادته[22] ، ورجح أن سنة ولادته على اقل تقدير 119هـ ، مستدلا على هذا من خلال الحقائق التاريخية [23]، وبيّن ثقافته ومنزلته العلمية ، وصفاته ، وحلقته ، وأساتذته ، وتلامذته[24] ، وأشار الفتلي أيضا إلى

علاقة أبي زيد الأنصاري مع الكوفيين ؛ لأنه أول عالم لغوي بصري يأخذ عن الكوفيين ويوثق علاقته معهم [25].

وتناول عبد الحسين الفتلي مؤلفاته وخص بالذكر كتاب الهمز ، ورسالتي المطر واللبأ واللبن ، وكتاب النوادر ، فوضح منهج كل مؤلَّف [26]، وعرض الفتلي لكتاب النوادر وأفاض فيه ؛ لأنه من الكتب اللغوية التي عنيت من قبل علماء العربية كثيرا . أوضح أن كتاب النوادر موزع على أبواب تشتمل على النثر ، والشعر، والرجز والألفاظ الغريبة والنادرة والفصيحة ، وبعض لهجات القبائل ، وكذلك يشمل على الأضداد ، والمشترك اللفظي ، والترادف ، والإبدال[27] . وبيّن الفتلي أن مفهوم النوادر عند القدماء مرتبط بمقدار شيوع استعمال اللفظ وقلته ، فكلما ذكر استعمال اللفظ وعرفه جمهور اكبر وذاع على ألسنتهم كان أجود وأفصح ، وعلى العكس من ذلك فهو نادر[28] . نقد عبد الحسين الفتلي هذا المفهوم فذكر انه((لا يستند إلى الواقع فلم تكن النوادر ألفاظا قليلة الاستعمال ، فهذا النوع من التصنيف قد شغل علماء كثيرين حتى لا تعدم عالما لغويا من القدماء إلا له كتاب في هذا المجال ، فأين هذه القلة في الاستعمال ؟!))[29] . وفي ضوء هذا ذهب الفتلي إلى أن النادر مغالاة في الاستعمال اللغوي على سبيل الترف ؛ لان كل لغة إذا وصلت إلى مرحلة التكامل والنضج واستطاعت أن تثبت قواعدها وتحافظ على أصولها لجأ أصحابها إلى المغالاة والزيادة .

وبعد ما قدمته من جهد عبد الحسين الفتلي في إبراز شخصية أبي زيد الأنصاري اللغوي فقد أوضح لنا أن أبا زيد حري بالدراسة والبحث .

3 – علي بن عيسى الربعي (ت420هـ) وما نسج حوله من أساطير :

في هذا البحث حاول عبد الحسين الفتلي رد الأساطير وقصص الخيال التي نسجت حول حياة الربعي هذا العالم النحوي الكبير الذي قدم للعربية . فالذين ترجموا سيرة الربعي ذكروا انه مجنون ، كل همه حرق الكتب ومطاردة الكلاب ، فمن هذه الأساطير الخيالية التي عرضها عبد الحسين الفتلي بحق هذا الرجل المظلوم :

– انه سأل أولاد الأكابر الذي يحضرون مجلسه أن يمضوا معه إلى (كلواذى) ، فظنوا ذلك حاجة عرضت له هناك فركبوا خيولا ، وجعل هو يمشي بين أيديهم ، وسألوه الركوب فأبى عليهم . فلما صاروا بخرابها وقفهم على تلم ،واخذ كساء وعصا ومازال يعدو إلى الكلب هناك ، والكلب يثب عليه تارة ويهرب منه أخرى حتى أعياه ، وعاونوه حتى أمسكوه وعض الربعي الكلب بأسنانه عضا شديدا ، والكلب يستغيث ويزعق فما تركه حتى اشتفى ، وقال هذا عضني منذ أيام [30].

ورد الفتلي هذه الحكاية الخيالية ، فقال : ((إن إنسانا عالما نحويا له تلاميذ من أولاد الأكابر يتلقون العلوم عليه يطلب منهم مساعدته ليعض كلبا مسكينا ، وإذا فرضنا جدلا أن الرجل قبل لنفسه مثل هذا العمل فكيف وافقه أولاد الأكابر على ذلك، وهل تحولت مجالس العلماء تضم

التي النخبة الممتازة إلى سباق للخيل ومطاردة الكلاب السائبة ؟! . إنها أكذوبة حسد وحط من منزلة الرجل ، ثم أن الكلب إذا أحس بالخطر لاذ بالفرار ونجا بنفسه ولم يتمكن الربعي من الانتقام منه))[31].

– قيل إن رجلا من بني رضوان التاجر نازعه في مسألة نحوية ، فقام الربعي مغضبا وأخذ شرح سيبويه الذي من تصنيفه وجعله في اجانة وصب عليه الماء وغسله ، وجعل يلطم به الحيطان ، ويقول : لا اجعل من أولاد البقالين نحاة [32].

ورد عبد الحسين الفتلي هذا الخبر ، فذكر أن هذا ((يدل على عزة النفس والإباء ، ولاسيما إذا كان الذي ينازعه جاهلا ، فماذا يعمل إنسان يعيش بين أناس لا يقدرون العلم ، ولا يستطيعون إليه سبيلا ، ولا يقدرون العلماء . فحري به أن يحرق الكتاب لا أن يصب عليه الماء حسب ، فهذا تعبير عن شعور داخلي أراد أن يظهره على هذه الطريقة ، وان كانت غير مقبولة لدى مجتمعه)) [33].

تضمن هذا البحث سيرة علي بن عيسى الربعي ، فذكر الفتلي اسمه ، وولاته ، وأساتذته ، وتلامذته ،ومصنفاته التي لم تصل إلينا[34] . ثم بيّن عبد الحسين الفتلي بعضا من آراء الربعي في اللغة والنحو ، وأوضح أنها لا تدل على مقدرة متميزة او أنها لا تدل على أن صاحبها ذو مذهب يتفرد به [35]، فمن هذه الآراء :

- يرى أن معنى (لولا) تدل على التوبيخ[36]في قوله تعالى : ((فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس)) [37].
- ذهب إلى أن الأسماء الستة إذا كانت مرفوعة فيها نقل لا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب لا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب [38]، ورجح عبد الحسين الفتلي في هذه المسألة رأي المازني (ت249هـ) في أن أحرف الإعراب المتصلة بالأسماء الستة اعني الواو ، والألف ، والياء ، إنما نشأت عن إشباع الحركات ، وذكر الفتلي انه اقل تكلفا من آراء السابقين ؛ لان شرط النقل الوقف وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه ، بأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر[39] .

ومن خلال هذا العرض الموجز لما قدمته يتبين أن عبد الحسين الفتلي قدم جهدا كبيرا في إحياء عالم لغوي هو علي بن عيسى الربعي الذي نسجت حوله الأساطير وقصص الخيال .

4 – أبو عمر الجرمي (ت225هـ) وقصص المناظرات :

يتناول هذا البحث شخصية أبي عمر الجرمي وقصص المناظرات التي نسجها المترجمون حوله ، وذكر عبد الحسين الفتلي أن هذه المناظرات ((لا تعدو أكثر من مذكرات نحوية أو لغوية تحدث في مجالس العلماء قتلا للوقت ، فهو يسأل أصحابه أسئلة تحتاج إلى جواب ، وهذه

الأسئلة يغلب عليها التكلف والصنعة ولعلها من فعل الرواة))[40] . ووضح أصحاب التراجم أن الجرمي كان يلقب بالنباح لكثرة مناظراته في النحو ورفع صوته فيها [41]، ورد الفتلي هذا ، فقال : ((إن أمر المناظرات مبالغ فيه ؛ لان هذا الجدل بين النحاة أمر طبيعي فلا يختص به الجرمي دون غيره فلا يكاد مجلس من مجالس هؤلاء العلماء يخلو من ذلك ، إذن فالمسألة تحتاج إلى تفسير)) [42].

بيّن عبد الحسين الفتلي في هذا البحث اسم الجرمي ، وتلمذته ، وأخذه اللغة ، وتلامذته [43]، ثم عرض لآرائه النحوية والصرفية وأوضح الفتلي من خلال آرائه أن الجرمي صاحب طريقة في النحو خلدت اسمه مع علماء العربية الذين أسسوا النحو الذي حفظ لغتنا من الضياع[44] ومن هذه الآراء :

- أجاز الجرمي الفصل بين المتعجب وعامله الفعل بالظرف والجار والمجرور[45] ، ورجح الفتلي هذا الرأي فذكر انه لا يتنافى مع القواعد العربية ، فعند النحاة أن الظرف والمجرور حاجزان غير حصينين فقد فصلوا بين (إن) ومعموليها بالمجرور ، نحو : إن بك زيدا مأخوذ [46].
- نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وواو المعية بأنفسهما ، وليس النصب على الخلاف أو بـ(أن) مضمرة [47] ، وذكر عبد الحسين الفتلي أن رأي أبي عمر الجرمي أسهل واقرب إلى طبيعة اللغة التي تنفر من التقدير المتكلف الذي لا طائل تحته [48].
- ذهب الجرمي إلى أن وزن (كلتا) (فعتل) ، وان التاء علم تأنيثها والنسبة إليها كلويّ ، مثلما يقولون في ملهى : ملهويّ . ذكر النحاة أن التاء في (كلتا) بدل من لامها والألف فيها للتأنيث وعلى هذا فان وزنها (فعلى) [49].

أوضح الفتلي أن رأي الجرمي غير صحيح ؛ لان التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد إلا إذا كانت قبلها فتحة ، نحو : قائمة ، أو أن يكون قبلها ألف نحو : سعلاة ، غير أن اللام في (كلتا) ساكنة ، وكذلك أن علامة التأنيث لا تكون حشوا إنما تكون آخرا لا محالة ، و(كلتا) اسم مفرد يتضمن معنى التثنية [50].

وعلى وفق ما قدمته من جهد الدكتور عبد الحسين الفتلي يتضح انه كان يتابع الحقائق التاريخية للنحاة ، ومناظراتهم وقصصهم وما نسج حولها ، فضلا عن متابعته لآراء النحاة النحوية واللغوية ، فكان معجبا بتراث النحويين القدماء الأوائل الذين أسسوا أصول العربية وقواعدها ، وكان صاحب مقدرة علمية فائقة تقوم على الأسلوب اللغوي الفصيح ، وتفسير المسائل النحوية واللغوية بعيدا عن التكلف والتقدير ، أي انه كان محبا للتراث العربي القديم .

5 – الاخفش الصغير عالم نحوي لم ينصفه أهل عصره :

يتناول هذا البحث دراسة احد علماء العربية في القرن الرابع الهجري عاش في بغداد ، علماء عصره لم ينصفوه هو أبو الحسن الاخفش الصغير علي بن سليمان النحوي (ت315هـ) ، تحدث عبد الحسين الفتلي عن اسمه ، وولادته ، ووفاته ، وتلامذته ، وأساتذته [51]، وقد افرد الفتلي لتلمذة أبي جعفر النحاس (ت382هـ) للاخفش الصغير عنوانا خاصا بها ؛ لأنها تمثل إبراز علم الاخفش الغزير في مختلف علوم العربية ودحضا لكل من قال بشأن انتقاص في علمه وسعة اطلاعه ، ويكفيه أن احد تلاميذه العالم اللغوي النحاس [52]، وأشار عبد الحسين الفتلي إلى أن النحاس قد روي عن الاخفش الصغير كثيرا في كتابه (إعراب القران) ويلاحظ أن معظم الآراء التي ينسبها النحاس إليه نقلا عن أبي العباس المبرد إلا رأيا واحدا عن ثعلب [53]، وارجع الفتلي سبب ذلك إلى أن النحاس يميل إلى المذهب البصري ، إذ كان ينتقي الآراء التي تخص المبرد ؛ لكنه في الوقت نفسه ينقل آراء كثيرة نقلا مباشرا عن ثعلب ، فلو كان لا يميل إلى آراء الكوفيين لما نقل عن ثعلب ، وربما يكون السبب أن المبرد كان أكثر حذقا في القراءات من منافسه ثعلب الكوفي[54] . وأوضح الفتلي أيضا أن هذه النقول تدل على أن الاخفش كان تلميذا للمبرد وثعلب ، لا يفضل واحدا عن الآخر ، وكان يحترم آراءهما ولا يتحيز لأي منهما . وقد جمع الفتلي قسما من آراء الاخفش التي أوردها النحاس في كتابه (إعراب القران)[55] .

ثم أوضح عبد الحسين الفتلي تأثير الاخفش الصغير في علماء عصره من خلال آرائه النحوية واللغوية ، وذكر أن معظمها موجود في كتب اللغة كالامالي لأبي علي القالي ، وإعراب القران للنحاس ، أما كتب النحو فلا توجد فيها آراء كثيرة له ؛ والسبب في ذلك المنافسة والحسد والكره بين العلماء[56] . وعرض الفتلي لبعض آراء الاخفش في النحو التي ذكرتها كتب النحو واللغة والأدب ، منها :

– انتصاره لسيبويه فيما يسمى بالمسالة الزنبورية، وهو قول سيبويه : فإذا هو هي . أي : فإذا هو مثلها ، وهذا موضع رفع . فوضح الاخفش الصغير انه لا يمكن قبول قول الكسائي : فإذا هو إياها ؛ لان ضمير (إياها) احد أقسام المعرفة ، والحال لا تكون إلا نكرة ، فهذا لا يجوز[57] .

وذكر عبد الحسن الفتلي أن حجة الاخفش منطقية لا لبس فيها ولا غموض فيها ولا تعقيد فقد انتصر لسيبويه ؛ لان غرضه العلم والحقيقة فقط لا تزوير الحقائق ، وجعل مادة النحو تباع في مجالس الخلفاء والأمراء [58] .

- ذهب الاخفش الصغير إلى أن حذف حرف الجر مع غير (أنّ ، أنْ) قياس ، وبهذا يخالف مذهب الجمهور ح لان الحذف عندهم مقتصر على السماع [59]. ورجح عبد الحسين الفتلي مذهب الاخفش ، فذكر أن الرأي ((مقبول ما دامت العربية تعتمد على القياس ، فانّ مثل

هذا الحذف لا يضر بمعنى الجملة فالإيجاز المفيد خير من الحشو والإطالة التي لا داعي إليها في مثل هذه الموضوعات)) [60].

ثم بعد ذلك أورد عبد الحسين الفتلي قسما من آراء الاخفش في الصرف ، منها [61]: جمع (صَنَع) على (أصناع) ، و(مئشار وميشار) في منشار ، و الميتة تكون مصدرا نعتا ، وفي النسب إلى بهراء : بهراني .

وكذلك عرض الفتلي آراء الاخفش في اللغة ، وبيّن أنها كثير لا تعد ولا تحصى، و يبدو فيها لغويا كبيرا ، وأشار إلى أن هذه الآراء على نوعين : منها ما يعتمد فيه على سعة حفظه وذاكرته ، والأخرى ما يعتمد على شيوخه الذين سبقوه أو الذين عاصروه ، فهو مدرسة لغوية كاملة لكل اللهجات الشائع منها وغير الشائع ، والمستعمل وقليل الاستعمال [62].

لقد أوضح عبد الحسين الفتلي منهج الاخفش الصغير من خلال عرضه لآرائه النحوية والصرفية واللغوية ، هي ما يأتي [63]:

1. إن السماع عند الاخفش هدف ملتزم به في النحو واللغة والأدب فقد تكرر في كثير من العبارات التي تعطي فكرة اعتياده على السماع .
2. إن تعليلاته النحوية تشبه إلى حد كبير تعليلات النحاة واللغويين الذين سبقوه من ذلك ، عنايته بقياس الشبه ، وحمل النظير ، واستقصاء العلل فضلا على اعتماده على ذوق العرب في طلب الخفة .
3. اعتمد في نقل اللغة على آراء النحاة واللغويين البارزين المتقدمين عليه والمعاصرين له أمثال المبرد ، وثعلب ، وأبي حاتم ، وأبي زيد ، وابن الإعرابي ، وأبي عبيدة .

ومن خلال هذه الدراسة اتضح للفتلي أن الاخفش الصغير قدم الشيء الكثير للعربية شأنه شأن العلماء الذين سبقوه كالمبرد ، وثعلب ، والمازني ، والجرمي وغيرهم ، وهو لا يهتم بمنهج التأليف النحوي ، كل همه جمع اللغة و انه يستقصيها عن طريق رواية الشعر ، وهو صاحب أمانة علمية فلا يترك قولا إلا عزاه لقائله ، ولا رواية إلا ردّها لصاحبها[64] .

وبعد ما أوردته من جهد عبد الحسين الفتلي في إحيائه هذه الشخصية اللغوية ، فقد انه كان مستقصيا الروايات التأريخية التي دارت حول هذه الشخصية ، ومتتبعا لآراء الاخفش الصغير في كتب اللغة والأدب فضلا عن وقوفه على الجوانب المهمة من حياة هذا العالم اللغوي .

القسم الثاني : جهوده في الدراسات اللغوية والنحوية

إن آثاره في هذا القسم رتبتها حسب الحروف الهجائية ابتغاء للسهولة واليسر وتناولت كل بحث على حدة بالدراسة ، فهي :

- آراء ابن السراج الصرفية واللغوية في كتب الاقدميين والمحدثين ، نشره في مجلة الأستاذ ، العدد 2 ، 1978–1979 م .
- أبو جعفر الطبري ومنهجه في القراءات ، نشره في مجلة المجمع العراقي ، المجلد 34 ، الجزء الثاني ، 1983م .
- أدوات الجزم عند سيبويه، نشره في مجلة كلية الآداب جامعة بغداد ،العدد 18 ، 1974م.
- أسلوب النداء ونظرية العامل ، نشره مجلة كلية آداب المستنصرية ، العدد 4 ، 1974م .
- تاريخ العربية ، هو تأليف اشترك فيه كل من : د . عبد الحسين الفتلي ، د . رشيد عبد الرحمن العبيدي ، د . طارق عبد عون الجنابي .
- جانب من تعليلات النحاة وتأويلاتهم ، مجلة الأستاذ ، العدد 1، سنة 1975– 1978م ، غير أني لم اهتد إلى حصول البحث .
- جوانب من الفوارق اللهجية في النحو والقراءات ، نشره في مجلة المورد ، المجلد السابع عشر ، العدد الثاني 1988م .
- العوامل السماعية في كتاب سيبويه ، رسالة الماجستير التي حصل عليها من جامعة القاهرة / كلية الآداب سنة 1967 م ، غير أنني اتصلت بالجامعة ولم اهتد إلى حصولها .
- كيف عرض سيبويه عوامل النصب في الأفعال المضارعة ؟ ، نشره في مجلة الرابطة الأدبية ، النجف الاشرف ، السنة الأولى 1974 م .
- ملاحظات على الألفية بشرح ابن عقيل ، نشره في مجلة العلوم الإسلامية ، العدد الأول 1993 م .
- نظرية العامل والاتجاهات الحديثة للنحو ، مجلة كلية التربية ، جامعة بغداد ، العدد4 ، 1982 م ، غير أني لم اهتد إلى حصول البحث .

أ- – آراء ابن السراج الصرفية واللغوية في كتب الاقدميين والمحدثين :

تناول عبد الحسين الفتلي في هذا البحث آراء ابن السراج الصرفية واللغوية في كتب الاقدميين والمحدثين ، فقدم جهدا كبيرا ، وجعل البحث على قسمين : الأول : آراء ابن السراج الصرفية ، والآخر : آراؤه اللغوية . وكان منهج الفتلي في هذا البحث انه يعرض لرأي ابن السراج أولا ثم يعرض آراء القدماء الذين سبقوه أو الذين عاصروه في هذه المسألة ، وأحيانا يعرض آراء القدماء أولا ثم يعرض رأي ابن السراج ثانيا ، أي أن منهجه ليس واحدا في عرض الآراء .

وقد أورد عبد الحسين الفتلي تسعة وثلاثين رأيا في الصرف وسبعة وعشرين رأيا في اللغة ، وهذا يدل على تتبع الفتلي آراء ابن السراج في كتب العربية . وسأذكر بعضا من الآراء الصرفية واللغوية لابن السراج التي عرضها الفتلي ، فمن الآراء الصرفية :

- أجاز ابن السراج تبعا للكوفيين الإبدال من الحاء الوسطى ثاء في حثحثت : حثثث ، وهذا مردود عند ابن جني ؛ بسبب البعد الصوتي بين الحرفين [65]. وقد أوضح الفتلي أن ابن السراج لم يكن مجافيا طبيعة اللغة ، وانما نظرته في إبدال احد الضعفين صوتية بحتة فالراء مثلا تبدل من احد الضعفين لاهتزازها الموسيقي أحيانا للتخفيف ، مثل : عقله وعرقله ، وكدس وكرديس ، وحجم وحرجم[66] .
- ذهب ابن السراج إلى أن الهاء في (أمهة) أصلية ، ووزنها الصرفي على (فعلة) بمنزلة أبهة [67]، وذكر عبد الحسين الفتلي أن الصواب ليس – كما – ذكر ابن السراج ، إنما هي زائدة في (أمهة ، وأمهات) ، ويؤيد ذلك أن الخليل يرى زيادتها في (هركولة) ووزنها الصرفي (هفعولة) [68].
- ذكر ابن السراج إلى أن التاء في (تماضر) , (ترامز) زائدة [69].
- زاد ابن السراج وزنا في الخماسي هو (هُندَلع) اسم للقلة ، وهذا الوزن لم يذكره سيبويه [70]، وبيّن عبد الحسين الفتلي أن هذا مما زيد فيه النون ؛ لأنه إذا تردد حرف بين الإضافة والزيادة ، والوزنان باعتبارهما نادرين ، فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذي الزيادة ولو جاز أن يكون (هُندَلع) فُعللا لجاز أن يكون كـ (نُهبل) فعللا [71].
- أجاز ابن السراج تثنية (علا) اسم رجل (علوان)، والعلة لزوم ألفه الانتصاب مع انه لا تصرف له [72]، وذهب عبد الحسين الفتلي إلى أن الأصل في الحروف امتناع الاشتقاق ، ويجوز مع ذلك أن تخرج عن الأصل بشبه الاسم مثل هذا ؛ لأنه على ثلاثة أحرف ، وقد وافق معنى العلو ، ودلالته على ذلك المعنى ظاهرة ، وان كان المعنى في غيره فانه دال عليه دلالة ظاهرة [73].
- ومن الآراء اللغوية[74] : هين بسكون الياء بمعنى هيّن ، وغيم والغين بمعنى واحد ، و ديم جمع ديمة ، والكركم أعجمي معرب ، و شأني : شاقني ، و زفيان : ناقة سريعة ، و فلن : فلان كناية عن اسم سمى به المحدث ... .

ومن خلال هذا العرض لآراء أن السراج يدل على أن عبد الحسين الفتلي بذل جهدا كبيرا في الاستقراء .

ولا بد من الإشارة إلى أني عند قراءتي مصادر البحث تبادر سؤال في الذهن ، ماذا يقصد الفتلي بالمحدثين في عنوان البحث ؟ أهم المتأخرون ، أمثال : ابن مالك ، و أبي حيان الأندلسي ،

والسيوطي أم المحدثون في هذا العصر ، أمثال : الدكتور عبد الصبور شاهين ، والدكتور عبده الراجحي ، والشيخ احمد الحملاوي وغيرهم ؟ .

وأرجح انه قصد بالأول ؛ بسبب أني لم أجد كتابا من الكتب في قائمة المصادر من النوع الثاني فضلا عن انه لم أجد آراء المحدثين المعاصرين في هذا البحث مبثوثة .

2 – أبو جعفر الطبري ومنهجه في القراءات :

درس عبد الحسين الفتلي منهج أبي جعفر الطبري في القراءات القرآنية في تفسيره (مجمع البيان) ، وتبين منهجه في النقاط الآتية[75]:

- اعتماده على السماع ، وما يحكى عن العرب ، والعناية بلغات القبائل .
- النقل عن العلماء المشهورين واحترام المنقول ، واعتماده على اللغات المعروفة .
- القياس على الأشهر من اللغات والاعتداد بما اجمع عليه العرب .
- يذكر آراء متعددة ثم يستخلص منها رأيا يرتضيه لا يحيد عنه .
- لا يعتد بالشاذ حتى في شواهده الشعرية .
- لا يمكن الخروج على خط المصحف ، ولو تعارض ذلك مع قواعد الإملاء أو قواعد اللغة
- كثيرا ما يذكر قراءتين أو ثلاثا يرتضيها كلها ، لكنه في بعض الأحيان يفضل واحدة منها لإعجابه بها .
- عنايته بتقارب المعنى وأحق اللغات التي يقرا بها كتاب الله من لغات العرب أفصحها وأشهرها فيهم .
- عدم الاعتراض على الحجة من السلف ، لذا فهو يكرر عبارة والقراءة التي لا استجيز غيرها لإجماع الحجة من القرّاء عليها أولى بالصواب عندنا .
- يرد على قراء مشهورين من القرّاء السبعة مثل : عاصم ، وابن كثير ، والكسائي ، وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم .
- يذكر قراءات مشهورة لدى الأمصار ويعجب بقراءة منها غير مخطّئ للقراءات الأخرى .
- يذكر قراءتين مشهورتين فيعلق عليهما في أكثر المرات وأحيانا يتركهما بلا تعليق .

وفي ضوء ذلك أوضح الفتلي أن الطبري عارف بالقراءات بصير بالمعاني وبأشعار العرب وكلامها صاحب رأي في القراءات وبلغات العرب يحترم أئمة السلف وما اخذ عنهم ، ولا يجيز في القران أن يقرا بكل ما جاز في العربية ؛ لان القراءة عنده إنما هي ما قرأت به الأئمة الماضية وجاء به السلف [76].

3 – أدوات الجزم عند سيبويه :

تناول عبد الحسين الفتلي في هذا البحث أدوات الجزم عند كتاب سيبويه ، وحاول جاهدا أن يتتبع أماكن ورود هذه الأدوات في الكتاب ويشرحها في ضوء كلام سيبويه فيها مستعينا بآراء من

جاء بعده . فبيّن الفتلي عوامل الجزم وذكر أن سيبويه افرد بابا خاصا على أساس العمل ففصل فيه أدوات النفي والطلب عن أدوات الشرط ، وذكر عبد الحسين الفتلي أن هذا عمل جيد إلا انه لم يفصل بين أداتي النفي (لم ، لمّا) وأداتي الطلب (لا الناهية ، لام الأمر) ؛ لان فكرة العامل عند سيبويه أساس في نشأة النحو[77] ، وأوضح الفتلي أن الدرس النحوي الحديث يدعو إلى فكرة تصنيف الأدوات حسب مالها من دلالة وحسب موضوعاتها [78]. ثم أوضح عبد الحسين الفتلي القسم الآخر من أدوات الجزم هو الشرط وذكر أدواته وما قاله سيبويه في شانها ، وبيّن خلاف العلماء في عامل الشرط والجزاء ومن خلال عرضه لهذه الخلافات ذهب إلى أنها من باب الترف العلمي إذ أنها لا تمت إلى طبيعة اللغة بشيء ، إذ أن متعلم العربية لا يحتاج إلى مثل هذه الحذلقة اللفظية الخاصة[79] . ودرس الفتلي جواب الشرط ومسألة الفصل بين الجازم ومعموله عند سيبويه وعلماء العربية الذين جاءوا بعده ، وفصل القول في أدوات الشرط فشرح كل أداة على حدة مبينا جهد سيبويه فيها [80]، وذكر الجزم بالطلب موضحا آراء الخليل وسيبويه فيه [81].

وبعد العرض المستفيض الذي تحدث به عبد الحسين الفتلي عن أدوات الجزم عند سيبويه اتضح له ما يأتي[82] :

- أن النحاة جميعهم عيال على سيبويه .
- أن سيبويه ملتزم بالعامل لا يحيد عنه في هذا الباب وفي غيره من أبواب النحو الأخرى ، لا جهلا بأساليب العرب المختلفة ولا مجافاة لهذه الأساليب التي يعتمد عليها في النحو ؛ لكنه يرى أن تعلم النحو في مراحله الأولى مرتبطة بنظرية العامل ارتباطا كليا ؛ لأنها تسهل على المتعلم حفظه والإقبال عليه والاستزادة منه حتى إذا ما بلغ مرحلة التخصص استطاع الدارس أن يعرف ما جاء عن العرب دون التأثر بالفلسفة والمنطق وما تاثر بحذلقة النحاة والابتعاد عن واقع اللغة .
- إن نظرية العامل بدعة اخترعها النحاة يجب الابتعاد عنها ؛ لأنها لا تصلح لتعلم النحو هذا غير مقبول ما دامت ساعدت على حفظ النحو واللغة من عصر سيبويه إلى يومنا هذا .

4 – أسلوب النداء ونظرية العامل :

في هذا البحث درس عبد الحسين الفتلي أسلوب النداء ونظرية العامل ، فتحدث في المقدمة عن نظرية العامل وآراء العلماء فيها ، ثم عرض لأسلوب النداء في ضوء نظرية العامل ، فبيّن في البحث اختلاف علماء العربية القدماء والمحدثين في عامل النصب في المنادى ثم خلص إلى رأي في ذلك ، فذكر اختلافات القدماء في العامل ، ومنها[83] : من يرى انه من المنصوبات يعرب مفعولا به للفعل لازم الإضمار تقديره (أنادي أو أدعو) وهذا العامل المقدر يسمى بالعامل اللفظي ، وهذا مذهب البصريين ، ومنهم من يرى انه منصوب بعامل معنوي هو القصد ، وذكر الفتلي انه مردود بسبب انه لم يعهد في عوامل النصب[84] . وذهب آخرون إلى أن عامل

النصب حرف النداء على سبيل النيابة والعوض عن الفعل ، وأوضح الفتلي انه مردود بسبب جواز حذف حرف النداء والعرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه في الذكر ولا في الحذف[85] . ومنهم من قال إن أحرف النداء أسماء أفعال بمعنى (أدعو) ، وذكر الفتلي أن هذا مردود بسبب انه لو كانت كذلك لتحملت الضمير ، ورأى المبرد أن المنادى منصوب بالفعل المتروك إظهاره (أنادي ، وأدعو) وهذا هو مذهب سيبويه[86] .

وأوضح عبد الحسين الفتلي أن (يا زيد) جملة عند المبرد وسيبويه ، فعند سيبويه جزءا الجملة مقدران ، وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئي الجملة ، أي أن الفعل والفاعل مقدر والمفعول به هنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا إذ لا نداء دون منادى[87] .

لكن السيرافي يرى في تقدير الناصب الذي هو (أدعو ، وأنادي) بان هذا على جهة التمثيل والتقريب ؛ لأنهم اجمعوا على أن النداء ليس بخبر [88]. وقد عقب عبد الحسين الفتلي عليه فذكر أن هذا لما احتاج المنادي إلى عطف الاسم المنادى على نفسه واستدعائه إياه ليقبل عليه فيخاطبه بالذي يريد ، احتاج إلى حرف يصله باسمه ليكون تصويتا به وتنبيها عليه وهو (يا وأخواتها) هو شيء يحرك به المنادى ، فصار المنادى كالمفعول بتحريك المنادي له وتصويته [89]. وبعد هذا العرض رجح عبد الحسين الفتلي أن عامل النصب في المنادى أدوات النداء ؛ لأنه الأقرب إلى طبيعة اللغة ، فلا داعي إلى تكلف إضمار العامل ولا إلى إلحاق باب المنادى بباب المفعول به ، وعلى هذا تعرب (يا) حرف نداء لا تنبيه ويعرب المنادى منادى لا مفعولا به مستدلا على ما رجحه من أقوال القدماء في ذلك [90]، ومنهم ابن جني فذكر أن

ما اوجة الشبة ؟ هذا أمر غريب حقا !! وأوغلت في شبه الفعل تولت بنفسها العمل[91] . وأورد ابن يعيش في شرح المفصل ما يشبه هذا كلام ابن جني [92].

أما بعض المحدثين فلا يرون عاملا في نصب المنادى ؛ لأنهم رفضوا فكرة العامل المحذوف في أسلوب المنادى ، ومن هؤلاء الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي يرى أن المنادى ليس بمسند إليه ولا بمضاف ، وهو منصوب في كل أحواله إلا حالة واحدة يضم فيها وهي أن يكون علما مفردا أو نكرة مقصودة[93] . وعقب عليه الفتلي بقوله انه ((لا ندري ما الذي نصب المنادى في الحالات التي ذكرها الأستاذ إبراهيم مصطفى ؟!)) [94].

أما الدكتور مهدي المخزومي فانه يرى أن أدوات النداء تستعمل في مواضع رفع الصوت ومده لتنبيه المخاطب أو المنادى ، وان هذه الأدوات لا تتعدى كونها أدوات تنبيه مثل (ألا ، وهاء) إلا أنها أقوى تنبيها منها [95]، وذكر انه ليس في مثل قولهم : يا زيد ، ويا رجل ، ويا عبد الله ، و يا طالعا جبلا ، ويا رجلا صالحا ، شيء من إسناد أو تقدير فعل ؛ لان هذا كله نداء ، والنداء تنبيه [96]، ويدل على كون (يا) استعملت دالة على التنبيه أصالة لا نيابة دخولها على الفعل حيث لا يذكر منادى ولا يقصد إلى تقدير منادى مستشهدا بقول ذي الرمة[97] :

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وبيّن عبد الحسين الفتلي انه لا يخفى للمخزومي الذي ذكره من أبواب حذف المنادى قد نص عليه النحاة وذلك بعد فعل الأمر، و (يا ليتني) حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه ، وإنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون غيره ؛ لان المندى مخاطب والمأمور مخاطب فحذفوا احد المخاطبين اكتفاء بالآخر ، والتقدير على حسب المقام [98].

ويرى المخزومي أن حركات المنادى التي تظهر في آخره ليست أثرا لعامل من العوامل ، لكنها حركات المنادى لا بد منها لوصل الكلام أو تخفيفه ، ولقد انتهى إلينا أن آخر المنادى يحرك بالضمة حينا وبالفتحة حينا آخر [99]. ومن التنويه إليه أن قضية وصل الكلام هي فكرة قطرب ، وذكر عبد الحسين الفتلي أن الإعراب إنما يدخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلولا الإعراب لالتبست المعاني فالنظام الإعرابي مرتبط تمام الارتباط ببيان المقصود من الأداء التعبيري ، وليس راجعا إلى عوامل صوتية أو لوصل الكلام[100] ، وعقب الفتلي على رأي المخزومي بقوله انه لو كان ناصب المنادى غير داخل في إسناد ولا إضافة لكان المستثنى بـ (إلا) يأتي منصوبا مرة ، ومبنيا مرة أخرى ؛ لأنه أيضا غير داخل في إسناد ولا إضافة [101].

وبعد هذا بيّن عبد الحسين الفتلي ما يأتي[102] :

- إن فكرة العامل في النداء لا غبار عليها ولا ضير من الأخذ بها .
- إن تجديد النحو لا يمكن أن يقوم على الخلط والتشويه ، وإنما يقوم على المحاولات الجادة التي تنحو إلى الإصلاح وتعمل على التنقية .
- إن التجديد الحقيقي ليس قضاء على كل ما خلفه الأقدمون من تراث رائع وحضارة مثمرة ، وإنما التجديد هو اختيار الصالح من هذا التراث ، ووضع أسس جديدة تقوم مقام البالي منه حتى يظل البناء متماسكا ، وحتى تجد دعوة التجديد صدى يكتب له البقاء والخلود .

5 – تاريخ العربية :

تأليف اشترك فية كل من : د . عبد الحسين الفتلي ، د . رشيد عبد الرحمن العبيدي ، د . طارق عبد عون الجنابي . وفي هذا المؤلف لا استطيع أن أبين جهد الفتلي فيه ؛ لان تأليفه جهد مشترك فقط سأكتفي بذكر عنوانات الكتاب ، فالكتاب مقسم على ثلاثة أبواب : الأول في علم النحو ، والثاني في المعجمات العربية ، و الثالث في علم البلاغة . وذكر المؤلفون أن تأليف الكتاب تم وضعه على وفق منهاج لطلبة السنة الثانية من قسم اللغة العربية بكليات التربية .

6 – جوانب من الفوارق اللهجية في النحو والقراءات :

تناول عبد الحسين الفتلي في هذا البحث دراسة جوانب من الفوارق اللهجية في النحو والقراءات ، وذكر أن اختيار جانب من هذه اللهجات القديمة وإلقاء الضوء على وجودها في النحو العربي يجعل القارئ على صلة بلغة الأجداد يفتخر بها . وقد سلط الضوء على قسم من هذه الفروق اللهجية في النحو والقراءات ، وهي ما يأتي :

- الاستثناء المنقطع بين تميم والحجاز فذكر الفتلي بعد توضيحه الخلاف اللهجي أن العرب تبينوا جميعا ولا سيما القراء والشعراء كانوا يتكلمون بلغة الحجاز مرة ، وبلغة تميم أخرى ولا فرق عندهم إلا ما كان قريبا قي المعنى [103] .
- وما العاملة عمل (ليس) بين الحجاز وتميم ، أوضح الفتلي بعد ذكره الخلاف اللهجي لهذه المسألة أن وجه الإهمال هو الأحسن ؛ لان قواعد اللغة أفضها ثباتا لا متغيرا وأهل الحجاز أنفسهم حين يرتابون في قوة عملها في بعض الأحيان يردونها إلى لغة تميم وهي الإهمال[104] .
- إعراب المثنى بالألف مطلقا فقد أوضح عبد الحسين الفتلي – بعد ذكره القبائل التي ارتضت هذه اللهجة – انه لا ضير أن نلتزم بها تبعا لأجدادنا القدماء الذين بذلوا الجهود المضنية في سبيل وضع قواعد العربية ، ولا داعي إلى التأويلات التي تجافي منطق العربية المبنية على قواعد دقيقة لا يمكن الخروج عليها بأي حال[105] .
- لغة أكلوني البراغيث ، فذكر الفتلي – بعد عرضه للشواهد القرانية والشعرية التي وافقت هذه اللغة – أن هذه اللغة لا يمكن وصفها بالشذوذ او الضعف او الرداءة ، وأوضح أن آثارها موجودة في العامية العراقية والمصرية فمثل لها بقوله : ظلموني الناس ، غير أن الاجتزاء بفاعل واحد يكفي عن الإتيان بفاعلين يعبران عن غرض واحد ولا سيما إذا كانت العربية لغة حذف وإيجاز وإخبار ، وذكر – على الرغم من هذا – أن هناك إعرابا آخر يقره علماء اللغة الكبار أمثال سيبويه والاخفش والنحاس وهو الإعراب على البدلية من الواو والألف ونون النسوة[106] ، ومن الفوارق اللهجية التي درسها[107] : نصب خبر (ليس) ونفيها منتقض بـ(إلا) بين أهل الحجاز وتميم ، وما ينتصب بعد (أما) من المصادر بين أهل الحجاز وتميم ، وفعال المعدولة عن فاعلة ، و (أمس) ظرف مبني على الكسر ، و (هلم) اسم فعل عند الحجازيين وفعل أمر عند تميم ، وإبدال لام (لعل) في بعض اللغات ، واختلاف الإعراب في الأسماء الستة ، وتنوين الترنم ، والأسماء الموضوعة في مواضع المصادر ، وإبدال التي هي علامة المضمر شينا ،والإثبات والحذف في ضمير الغائب المتصل ، وضمير الفصل ،والإدغام في بعض الحروف وغيرها من الفروق اللهجية .

ومن خلال هذا العرض تبين أن عبد الحسين الفتلي استقصى بعضا من الفروق اللهجية في النحو والقراءات معتمدا في ذلك على نقول العلماء الأوائل وآرائهم ، والقراءات القرانية التي تعد

مصدرا من مصادر اللهجات ، والذي يقرا هذا البحث يجد جهده واضحا فمرة تجده يتتبع الظاهرة اللهجية ، ومرة تجده موضحا الفارق اللهجي ، ومرة تجده ينسب اللهجات إلى قبائلها ، مرة تجده يرجح هذه اللهجة على لهجة أخرى .

6 – كيف عرض سيبويه عوامل النصب في الأفعال المضارعة ؟

تضمن هذا البحث كيفية عرض سيبويه لعوامل النصب اللفظية في الأفعال المضارعة ، وتحدث عبد الحسين الفتلي فيه عن تحديد سيبويه لأحرف النصب في العربية مبينا فكر سيبويه في بيان أحكامها النحوية والشروط ، وكذلك تحدث عن عرض سيبويه للحروف التي تنصب بـ(أن) المضمرة موضحا شرحه فيها [108]. وبعد ما عرضه الفتلي اتضح له أن ((موضوع أحرف النصب في الفعل المضارع عند سيبويه جاء متكاملا لا ينقصه تمثيل ولا يعوزه تعليل ، فقد وافه الرجل حقه من إيضاح للأمثلة والشواهد التي وردت عن العرب الفصحاء ومن استقراء دقيق للقواعد التي بنى عليها هذا الموضوع والموضوعات الأخرى التي يشتمل عليها كتابه من نحو وصرف ولغة))[109] ، ثم بيّن ما أضافه النƟاة بعد سيبويه وهذه الإضافة متمثلة [110]: في عامل رفع الفعل المضارع ، و (لن) أهي بسيطة أم مركبة ؟ ، والحروف التي تنصب بعد (أن) المضمرة او تنصب بنفسها ، و(كي) أهي حرف مشترك أم مختص ؟ . و من هذا فان عبد الحسين الفتلي بذل جهدا كبيرا في هذا البحث خاصة انه يدرس كتاب سيبويه أول كتاب نحوي ، والذي يقرا كتاب سيبويه، يقال له : هل ركبت البحر ؟ استعظاما ، وصعوبة بسبب غموض بعض العبارات .

7– ملاحظات على الألفية بشرح ابن عقيل :

في هذا البحث ذكر عبد الحسين الفتلي ملاحظات على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، فأوضح في بداية البحث أن سبب شيوع هذا الشرح في البلاد العربية مع العلم انه ليس أفضل كتب النحو مادة ، ولا أكثرها فائدة وسهولة هو ((أن المغاربة يعتزون بعالمهم ابن معط الذي وضع أول أرجوزة متكاملة في النحو ، ثم جاء ابن مالك مقلدا إياه ، وان أهل المشرق كانوا أصحاب وفاء واحترام لعلماء الأندلس الذين جاءوا إلى مصر عاصمة الحضارة والعلوم ومركز الإشعاع الثقافي آنذاك وابن مالك واحد من هؤلاء العلماء الأندلسيين الذين حلوا في مصر العربية))[111] ، وقد ذكر الفتلي أن شرح ابن عقيل غالبا ما يعتمد على القواعد الشاذة ، وعلى آراء الكوفيين والاخفش الأوسط الذين يتابعهم في معظم المسائل النحوية مخالفا لقواعد البصريين .

واختار في هذا البحث بعض الموضوعات التي وردت في هذا الشرح وناقشها مناقشة علمية بعيد عن التعصب ، هي على ما يأتي :

أ– ما الحجازية إذا تقدم خبرها لاتعمل :

ذكر ابن عقيل أن من شروط عمل (ما) الحجازية ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، فان تقدم وجب رفعه نحو : ما قائمٌ زيدٌ ، وأوضح أن في ذلك خلافا[112]. فقد ذهب بعض النحاة إلى انه يجوز إعمال (ما) الحجازية مع تقدم خبرها على اسمها ، واستدلوا على ذلك بقول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ ، وإذ ما مثلَهم بشرُ[113]

والنحاة يأبون رواية النصب لـ (مثل) بل الرواية عندهم بالرفع على انه خبر مقدم و(بشر) مبتدأ مؤخر ، وذكر الأعلم أن سيبويه حكى عن بعض الناس نصب (مثل) وجعله على وجه الخبر في هذا البيت ثم استبعده[114] .

وبعض النحاة من ذهب إلى أن الفرزدق سمع أهل الحجاز بنصب خبر(ما) مؤخرا ، وفي لغته لا فرق بين التقديم والتأخير ؛ لأنه من بني تميم وهم يرفعون الخبر مقدما أو مؤخرا فاستعمل لغة الحجاز فأخطأ ، وردّ عبد الحسين الفتلي هذا التعليل فذكر أنه حجة واهية فالفرزدق عملاق اللغة والشعر وذو دراية واسعة في القران الكريم لا يعرف أن (ما) لا تعمل عند أهل الحجاز إذا تقدم خبرها على اسمها ، فهذا تعليل غير مقبول لشاعر ذاع صيته حتى يومنا هذا[115]. ومن النحاة من اعتذر لرواية نصب (مثل) فذكروا أنها مبنية لا منصوبة في محل رفع خبر مقدم و (بشر) مبتدأ مؤخر وإنما بنيت لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه .

وبعد ما ذكره الفتلي من هذه التأويلات أوضح أن هذه مجرد افتراضات ؛ لان قول سيبويه واضح فلم تقو (ما) في قلب المعنى ، ولم تقو في تقديم الخبر[116] .

ب- زيادة (كان) :

قال الفرزدق :

فكيف إذا مررت بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرام[117]

استشهد ابن عقيل بهذا البيت على زيادة (كان) بين الصفة والموصوف ، وكان متابعا مع سيبويه في الاستشهاد مع اختلاف الرواية ((فكيف إذا رأيت ديار قوم ...)) [118] .

غير أن المبرد ردّ هذا الاستشهاد وجعل قوله (لنا) خبرا لـ(كان) ، فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا [119]. وعلى هذا فلا إلغاء لـ(كان) عند المبرد .

أوضح عبد الحسين الفتلي أن كلام المبرد صريح هنا في عدم جواز زيادة (كان) ، وهو الأقرب إلى طبيعة اللغة وعدم الخروج على قواعدها الدقيقة فكيف أن تزاد (كان) مع الضمير المتصل بها الواقع اسما لها ؟[120] ، وذكر الفتلي أن أبا العباس المبرد يحتمل انه أجاز زيادة (كان) إذا كانت مجرة عن الضمير لا اسم لها ولا خبر ؛ بدليل استشهاده بقوله تعالى : ((كيف نكلّم من كان في المهد صبيا))[121] إنما معنى (كان) ها هنا التوكيد ، فكأن التقدير : كيف نكلم من هو في المهد صبيا ، و نصب (صبيا) على الحال [122]. ويتضح من ذلك أن

الفتلي رجح رأي المبرد في عدم جواز زيادة (كان) استنادا إلى طبيعة اللغة وعدم الخروج على قواعدها الدقيقة ، وذكر الفتلي انه ((إذا كانت اللغة تجيز زيادة الحروف فهي لا تجيز زيادة الأسماء والأفعال بأي حال من الأحوال ، ولو افترضنا أنها لا تعترض على زيادة الأفعال مجرة فليس معقولا أن ترتضي زيادة الأفعال مع زيادة أخرى كما في (كان) واسمها)) [123].

ت- مضافان ومضاف إليه واحد :

جاء في شرح ابن عقيل قول الشاعر [124]:

يا زيدَ زيدَ اليعملات الذّبل ويا تميمَ تميمَ عدي لا أبالكم

ذكر ابن عقيل مذهب سيبويه هو أن الأول منصوب على انه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني ، وان الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه [125]، وبيّن الفتلي أن الذي يقرأ كتاب سيبويه لا يجد هذا القول ، وإنما ذكر سيبويه أن قولك : يا زيد زيد عمرو، فـ(زيد) الأول منصوب على انه مضاف إلى (عمرو) ، والثاني هو توكيد للأول وتكرير له ولا تأثير له في المضاف إليه [126] ، وأما ما ذكره ابن عقيل سابقا فان (زيدا) الثاني لا محل له من الإعراب ، وهذا رفضه الفتلي فأوضح انه لا يوجد في العربية أسماء لا محل لها من الإعراب ؛ لان مثل هذا خروج على طبيعة اللغة وقواعدها الثابتة [127].

ث- وقوع الوصف مبتدأ من غير أن يسبق بنفي أو استفهام :

ذكر ابن عقيل أن ابن مالك زعم أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف ، ومما ورد منه قول الشاعر[128]:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الدّاعي المثوّب قال : يالا

وقول الشاعر[129] :

خبيرٌ بنو لهب ؛ فلا تكن ملغيا مقالة لهبيّ إذا الطّير مرّت

وأوضح عبد الحسين الفتلي انه لا ندري كيف يجيز سيبويه مثل هذا على ضعف أو قوة وهو شيخ المدرسة البصرية التي تشترط بل توجب سبق هذه الأوصاف بالنفي أو الاستفهام ، فالبصريون هم الذين وضعوا هذه القواعد فكيف يخرجون عليها بقدرة قادر ؟![130] . ووجه البصريون إعراب كل وصف من هذا على انه خبر مقدّم ، ورجح الفتلي هذا الإعراب لأنه ينسجم مع طبيعة اللغة وقواعد البصريين[131] ، والذي يرى وجوب التطابق في المبتدأ والخبر في الإفراد والتثنية والجمع بنوعيه ، وفي البيتين الشعريين لا تطابق موجود ؛ لأن (خير، وخبير) مفردات ، و (بنو، ونحن) جمع ، وعلى وفق توجيه البصريين تم الإخبار عن الجمع بالمفرد ، وبيّن الفتلي أن هذا لا يحتاج إلى تعليل أو تأويل ؛ لأن (خير، وخبير) يستوي فيهما المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ، وعلى هذا لا داعي للخروج على هذه القواعد الثابتة ما دامت مستقيمة و بعيدة عن الشذوذ الذي ترفضه اللغة[132] .

ج- جعل الألف في المثنى والواو والنون في الجمع علامات فارقة :

أوضح ابن عقيل أن مذهب طائفة من العرب هم بنو الحارث بن كعب أن الفعل إذا اسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع أتي فيه بعلامة تدل على التثنية والجمع ، نحو : قاما الزيدان . وقاموا الزيدون ، وقمن الهندات ، فتكون الإلف ، والواو والنون علامات تدل على التثنية والجمع[133] ، واستشهد بشواهد شعرية تدل على ذلك ، منها قول الشاعر [134]:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعدٌ وحميم

وقول الشاعر[135] :

رأينَ الغواني الشيبَ لاح بعارضي فاعرضنَ عني بالخدود النواضر .

ذكر عبد الحسين الفتلي أن كل هذا مخالف لنشأة اللغة التي تستدعي قواعد ثابتة ودقيقة لا نخرج عليها إلا في الضرورة [136]، وبيّن انه ((ما دمنا نستطيع أن نسلك إعرابا لا لبس فيه ولا شذوذ وهو أن نجعل الجمل الفعلية إخبارا مقدمة ، وما بعدها مبتدآت مؤخرة ، فلا نلجأ إلى جعل مثل هذا على لغة (أكلوني البراغيث) وهي وجود فاعلين لفعل واحد))[137]، ورجح الفتلي إن الإعراب الأفضل في هذه المسألة هو جعل الألف والواو والنون فاعلات وما بعدها بدلا منها ، وبهذا نكون تخلصنا من كل هذه التأويلات التي لا يحتاج إليها المتكلم ، والنحاة أنفسهم يرضون مثل هذا الإعراب في باب البدل[138] .

ح- الاسم المرفوع بعد حذف الفعل وجوبا :

ذكر ابن عقيل إن كل اسم مرفوع وقع بعد (إن) الشرطية ، أو (إذا) فانه مرفوع بفعل محذوف وجوبا[139] ، ومثّل على ذلك بقوله تعالى : ((وان احدٌ من المشركين استجارك))[140]، فالتقدير : وان استجارك احدٌ . ومنه قوله تعالى : ((إذا السماءُ انشقت))[141] ، فالتقدير : إذا انشقت السماء . وقد اختلف النحويون في إعراب الاسم المرفوع على ثلاثة مذاهب [142]: الأول : مذهب البصريين أن الاسم المرفوع فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده وهو ما رجحه ابن عقيل[143] ، والثاني : مذهب الكوفيين أن الاسم المرفوع فاعل بنفس الفعل المذكور بعده أي ليس في الكلام حذف يفسره ، والثالث : مذهب أبي الحسن الاخفش أن الاسم المرفوع مبتدأ ، وان الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم المرفوع ، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، أي لا حذف ولا تقديم ولا تأخير في الكلام . ورجح الفتلي من هذه المذاهب مذهب أبي الحسن الاخفش وذكر أن أدوات الشرط يمكن أن يقع بعدها الاسم والفعل مثلما (لوما ، ولولا) ، وهذا يجعلنا لسنا

بحاجة الى تقدير محذوف ، أو أن نؤول الكلام على التقديم والتأخير[144] ، ويمكن ان يعقب على رأيه بأن أداة الشرط فقدت الاختصاص .

خ- فتح النون المثنى مع الألف :

استشهد ابن عقيل بقول الشاعر في فتح نون المثنى مع الألف[145] :

اعرفُ منها الجيدَ والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

وعلق عليه ابن عقيل بقوله : ((وقد قيل : انه مصنوع فلا يحتج به))[146] .وأوضح عبد الحسين الفتلي أن هذا الشاهد ليس مصنوعا ، وإنما ذكره أبو زيد الأنصاري مع بيتين آخرين في النوادر قائلا : ((وأنشدني المفضل لرجل من بني حنبّة هلك منذ أكثر من مائة سنة ... ، وظبيان اسم رجل ، أراد منخري ظبيان . فحذف))[147] ، وعلى وفق هذا فان هذا الشاهد ليس مصنوعا ما دام الثقة عند العرب قد ذكره في نوادره [148]. ومن الإشارة هنا إلى أن الذي أوضحه الفتلي قد سبقه الأستاذ محمد محيي عبد الحميد في رد ابن عقيل في أمرين[149]: الأول : إن أبا زيد قد روي هذه الأبيات ، ونسبها إلى رجل من بني ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت حتى ان سيبويه كان يعبر عنه في كتابه (حدثني الثقة) ، أو (اخبرني الثقة) ، والآخر : إن الرواية عند أبي زيد في نوادره : ..... ومنخران أشبها ظبيانا

بالألف في (منخرين) أيضا .

د- النعت بالمشتق :

ذكر ابن مالك النعت بالمشتق من غير أن يبين نوع ذلك المشتق ، وهو الوصف الجاري مجري الفعل ، قال [150]:

وانعت بمشتقٍ كصَعب وذرب وشبهه ، كذا، وذي، والمنتسب

ومن المعروف ان بعض المشتقات لا تقع نعتا ولا تتحمل ضميرا كاسمي الزمان والمكان ، واسم الآلة ، وأوضح ابن عقيل ان المراد بالمشتق هنا هو ما أخذ من الحدث للدلالة على معنى وصاحبه : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وافعل التفضيل [151]. وهنا ابن عقيل لم يذكر اسمي الزمان والمكان ، واسم الآلة ؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور ، وعلى وفق هذا عقب الفتلي على قول ابن مالك ، ووصفه بأنه ليس دقيقا ، والأحسن أن يقول : وانعت بوصفٍ كصعب وذرب ..... ، وذكر انه على هذا لا يبقى لبس أو توهم في الوصف غير المشتق ، إذ إن كل وصف مشتق ، وليس كل مشتق وصفا ، أما الشطر الثاني فلا اعتراض عليه[152] .

ذ- النعت بالمصدر :

ذكر ابن مالك : ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا [153]

وأوضح ابن عقيل أن استعمال المصدر يكثر نعتا ، ويلزم الإفراد والتذكير ، نحو : مررت برجل عدل ، وبرجلين عدل ، وبرجال عدل ، بامرأة عدل ، وبامرأتين عدل ، وبنساء عدل .

وذكر أن النعت بالمصدر على خلاف الأصل ؛ لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه ، وهو مؤول : إما على وضع (عدل) موضع (عادل) ، أو على حذف مضاف أي التقدير : مررت برجل ذي عدل ، فحذف مضاف وأقيم المضاف إليه ، أو على المبالغة بجعل العين نفس المعنى : مجازا أو دعاء[154] .

وعقب الفتلي على ذلك ، فذكر انه لِمَ هذه التأويلات وعدم التثنية والجمع ما دام النعت بالمصدر كثيرا ، وما دامت التثنية والجمع من خصائص الأسماء فضلا عن أن ابن مالك نفسه جوّز تثنية المصدر وجمعه إذا اختلف أنواعه في باب المفعول المطلق ، نحو : سرت سيري زيد الحسن والقبيح ، أو إذا كان مبينا للعدد ، نحو : ضربت ضربتين وضربات [155].

وبيّن أن التطور الحضاري الذي تأثرت به اللغة في عصرنا هذا أدى إلى جواز جمع المصدر ، فقالوا : نضالات ، وقياسات ، إذن فما المانع أن نقول : مررت برجلين عدلين ، وبرجال عدلين أو عدول[156] .

القسم الثالث : آثاره في التحقيق ومنهجه فيه

أ – آثاره في التحقيق :

أرتب آثاره في هذا القسم حسب الحروف الهجائية ابتغاء للسهولة واليسر ، هي على النحو الآتي :

- الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج النحوي (ت316هـ) ، تحدث عبد الحسين الفتلي عن دوافع تحقيقه لهذا الكتاب وهي ما يأتي:

أ- وجد آراء ابن السراج منبثة في تصانيفه ، وان كتبه خاصة كتاب الأصول يرد على كثير من المسائل المغلقة التي هي مثار جدل في علمي النحو والصرف .

ب- إن كثيرا من الباحثين ذهبوا إلى أن علمي النحو والصرف انتهيا إلى ابن السراج بعد موت الزجاج ووقفا عنده .

ت- يعد ابن السراج أول من بوّب مسائل النحو والصرف وهذّبها ، وبحثها بحثا علميا مقرنا بين ما جاء في كتاب سيبريه وما اخذ له وعليه من شروح واستدراكات .

ث- إن دراسة التراث العربي اللغوي والقديم خاصة تمثل ركنا من أركان حضارة الأمة .

ثم تحدث الفتلي في مقدمة تحقيقه عن سيرة ابن السراج وأخلاقه ، ومكانته العلمية ، وأساتذته ، وتلاميذه ، ووفاته ، وآثاره ، ومذهبه النحوي ، ثم تتبع منهج ابن السراج في كتاب الأصول من حيث تأثره بمن سبقه ، والمسائل النحوية التي تفرد بها ، فضلا عن متابعته زمن تأليف الكتاب .

اعتمد عبد الحسين الفتلي في تحقيقه على النسخ الآتية :

أولا : نسخة المغرب موجودة في الخزانة العامة في الرباط رقمها (326) نسخة قديمة جميلة الخط يرجع تاريخها إلى القرن السادس الهجري ، ويوجد على هامش هذه النسخة تصحيحات وسقط ، وتتألف من (524) صفحة .

ثانيا : نسخة جامعة القيروان في مدينة فاس بالمغرب ، نسخة قديمة جميلة الخط يرجع تاريخها إلى القرن السادس الهجري وتتألف من مئة صفحة .

ثالثا : نسخة المتحف البريطاني تتألف من (258) صفحة ، وهي نسخة قديمة يرجع تاريخها إلى القرن السابع الهجري تحتوي على بعض المسائل النحوية ، مسائل صرفية كبيرة ، وفيها سقط .

رابعا : نسخة سليم أغا في مدينة اسطنبول في تركيا ، وهي نسخة حديثة جميلة الخط يرجع تاريخها إلى القرن الثاني عشر الهجري وعدد صفحاتها (377) صفحة[157] .

ومن خلال هذا العرض من النسخ فانه لا توجد نسخة كاملة يعتمد عليها في التحقيق . والفتلي لم يرجح أي النسخ اقرب إلى ما أراده مؤلف الكتاب بسبب عدم وجود نسخة كاملة ، وإنما حقق الكتاب عن طريق الاعتماد عليها ليكمل النقص ، وكذلك المقابلة في ما بين النسخ . ومن التنويه عليه هنا أن هذا الكتاب لم يضع الفتلي فهارسه ، وإنما وضع فهارسه هو الدكتور محمود محمد الطناحي وقد صدر في كتيب سنة 1986 غير أنني لم أهند إلى حصوله .

- تحقيق النصوص ، نشره في مجلة المورد ، المجلد الرابع والثلاثون ، العدد الثالث ، سنة 2007 م .

تناول عبد الحسين الفتلي في هذا البحث تاريخ تحقيق النصوص العربية ، وأصول النصوص ، وجمع هذه الأصول ، والتحقيق غايته ومنهجه ، والحواشي ، والصفات لا بد أن تتوفر في المحقق ، والأمانة العلمية في التحقيق ، ومكملات التحقيق [158].

- كتاب الخط ، لأبي بكر بن السراج النحوي ، نشره قي مجلة المورد ، المجلد الخامس ، العدد الثالث 1396هـ- 1976 م .

تحدث الفتلي في مقدمة تحقيقه عن شخصية أبي بكر بن السراج ، ومصادره في كتاب الخط ، ومادة الكتاب ، والشواهد الشعرية فيه ، ثم تناول الفتلي توثيق الكتاب لابن السراج معتمدا على عنصرين : الأول : العنصر التاريخي هو ما ذكره المترجمون القدماء من أن هذا الكتاب احد مصنفات ابن السراج ، والآخر : العنصر الموضوعي يتمثل هذا العنصر في وجود خصائص المؤلف فيه ، وذكر بعض آثار المؤلف في المخطوطة نفسها ، واعتمد عبد الحسين الفتلي في التحقيق على نسخة وحيدة عثر عليها في المغرب في مكتبة الخزانة

العامة في ضمن مجموعة رقمها (127ق) ،وصف أنها نسخة قديمة جميلة الخط مشكولة ، يرجع تاريخها إلى القرن السادس الهجري وتتكون من ثلاثين ورقة[159] .

- كتاب الضاد والظاء ، لأبي الفرج محمد بن عبيد الله بن سهيل النحوي ، نشره في مجلة المورد ، المجلد الثامن ، العدد الثاني 1379هـ- 1979م .

تناول الفتلي في مقدمة تحقيقه حياة المؤلف وتتبعها بدقة ؛ لان أصحاب التراجم اغفلوا ترجمته ، ورجح انه من تلامذة أبي الحسن علي بن عيسى الربعي أي التلمذة كانت في أواخر القرن الرابع الهجري معتمدا على هذا من خلال النصوص التي وردت في هذا الكتاب ، ثم بيّن الفتلي مصادر الكتاب .

اعتمد الفتلي في تحقيقه على نسخة وحيدة تكرم بإهدائها إليه الدكتور طارق الجنابي ، عدد أوراقها ثلاث وثلاثون ورقة من القطع الكبير ، وهي مكتوبة بخط مشرقي جميل ، وفيها حواش بخط واحد مكتوب فيها (صحح) وهذا دليل على أنها قوبلت على نسخة أصلية [160].

- كتاب العروض ، لأبي بكر بن السراج النحوي ، نشره في مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد 15 ، 1972م .تناول عبد الحسين الفتلي في مقدمة التحقيق سيرة ابن السراج ، وآثاره . واعتمد في تحقيقه على نسخة فريدة وجدها في المغرب في مكتبة الخزانة العامة بالرباط تحت رقم (127) [161].

- في النحو ، لأبي علي الحسن بن عبد الله المعروف بلغدة الاصبهاني (ت311هـ) ، نشره في مجلة المورد ن المجلد الثالث ، العدد الثالث 1394هـ-1974م .

تحدث عبد الحسين الفتلي في مقدمة تحقيقه عن شخصية المؤلف ، وأساتذته ، ومصنفاته ، واعتمد في تحقيقه على نسخة قديمة عثر عليها في المغرب في الخزانة العامة بمدينة الرباط في ضمن مجموعة رقمها (100ق) ، ووصف أنها واضحة الخط مشكولة ، يرجع تاريخها إلى القرن الرابع الهجري ، وتتألف من احدى وثلاثين صفحة من القطع المتوسط[162] .

- كتاب القوافي ، لأبي القاسم الطيب بن علي التميمي ، نشره في مجلة كلية الآداب ، العدد الحادي والعشرون ، المجلد الأول سنة 1976-1977م . اعتمد عبد الحسين الفتلي في تحقيقه على نسخة فريدة ، ذكر أنها تتألف من تسع صفحات من القطع الكبير ، وهي نسخة قديمة مشكولة يرجع تاريخها إلى القرن الرابع الهجري خطها جميل غير انه مليء بالأخطاء والتصحيف ؛ لان كاتبها غير مؤلفها[163] .

- كتاب الكتّاب ، لعبد الله بن جعفر بن درستويه (ت 345هـ) ، تحقيق : د . إبراهيم السامرائي ، ود .عبد الحسين الفتلي ، دار الجيل بيروت ، ط1 ، 1412هـ - 1992م .

تحدث المحققان في مقدمة التحقيق عن ترجمة ابن درستويه ، فعرضا إلى اسمه ، وأخذه اللغة ، وآثاره . وبيّنا ما يشتمل عليه الكتاب من مسائل تتصل بالرسم والإملاء [164].

- ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال لابن درستويه ، نشر في مجلة كلية الآداب جامعة بغداد سنة 1974 م .
- المقصور والممدود ، لأبي عمر الزاهد (ت 345هـ) ، نشره في مجلة كلية أصول الدين في بغداد ، العدد الأول ، السنة الأول 1395هـ-1975م .تناول الفتلي في مقدمة تحقيقه سيرة المؤلف ، وتلمذته ، وآثاره ، ثم عرض قسما من الكتب التي تحمل عنوان المقصور والممدود . وأوضح انه اعتمد على نسخة فريدة عثر عليها في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم (1810) ، ووصف أن هذه النسخة تقع في ثلاث صفحات كل صفحة تقع في عشرين سطرا ، وذكر أنها تخلو من الشواهد الشعرية والآيات القرآنية والكلام المأثور ، كذلك تخلو من ذكر اسم عالم لغوي أو أدبي ، وهذا الأمر جعل المعيبد (رحمه الله) يظن أنها ليست لأبي عمر الزاهد للأسباب الآتية :

1 – كان أبو عمر يعتمد على ثعلب والمبرد وغيرهما من شيوخه في مروياته ومنقولاته في اللغة وغريبها ، والرسالة تخلو تماما من أي نقل .

2 – وجود حواش في المخطوطة نقلت عن كتاب اليواقيت للمؤلف نفسه تزيد على خمسة عشر نصا تتناول موضوع المقصور والممدود ، وهذه النقول غير مطابقة للرسالة أو مشابهة لها ، وعلى هذا وجود بين ما كتبه في المرتين وجه شبه .

3 – لم يذكر واحد من ترجم لأبي عمر آو نقل عن كتبه هذه الرسالة في ضمن مؤلفاته .

وذكر عبد الحسين الفتلي أن هذه الأدلة لا تقوم دليلا على نفي هذه الرسالة لأبي عمر الزاهد ما عدا السبب الثالث قد يكون منطقيا ، وارجع الفتلي أن السبب في عدم ذكر أصحاب التراجم لها هو صغر حجم الرسالة ، أما السبب الأول فذكر الفتلي انه لا يستند إلي أي دليل إذ أن كثيرا من الرسائل الصغيرة تخلو تماما من ذكر أي اسم ، ومع هذا فأبو عمر الزاهد نقل عن أستاذه أبي موسى الحامض في الرسالة وهذا النص لم يفطن إليه المعيبد [165].

- كتاب الموفقي في النحو ، لابن كيسان (ت299هـ) ، تحقيق مشترك الدكتور عبد الحسين الفتلي والدكتور هاشم طه شلاش ، نشرا الكتاب في مجلة المورد ، المجلد الرابع ، العدد الثاني 1395هـ-1975 م .

ذكرا في مقدمة الكتاب سبب النشر ، هو أن مخطوطة الكتاب لا أخت لها في المكتبات المفهرسة في العالم ، وانه من الكتب المختصرة التي تضع أمام القارئ مادة نحوية كاملة يستطيع الاستفادة منها في اقصر وقت . تناولا في مقدمة التحقيق سيرة المصنف اسمه ، ومذهبه النحوي ،ومؤلفاته . وأوضحا أن هذا الكتاب لم تذكره كتب طبقات النحويين واللغويين في ضمن مؤلفات ابن كيسان ، واستدلا على نسبة الكتاب إليه من خلال الأدلة الآتية :

أ – إن هذا المصنف يبدأ بعبارة (قال أبو الحسن محمد بن احمد كيسان ...) ، وقد تردد ذكر عبارة (قال كيسان) في عدة مواضع .

ب – نقل البطليوسي في كتابه الحلل في إصلاح الخلل تقسيم ابن كيسان للفعل (قال ابن كيسان : الفعل ما كان مذكورا لأحد زمانين ما مضى وما يستقبل أو احدهما وهو الحال) ، ويوجد في الموفقي ما يشبه هذا التقسيم .

ج – ذكرت كتب الطبقات النحوية أن ابن كيسان خلط المذهبين البصري والكوفي ، والذي يتتبع في هذا الكتاب يجد ذلك بوضوح .

اعتمدا في تحقيقهما على نسخة فريدة موجودة في خزانة الرباط في المغرب تحت رقم (127) وتقع المخطوطة في ضمن عشرة كتب مختصرة في اللغة والنحو ، والمخطوطة تتألف من اثنتي عشرة ورقة ، ووصفاها أنها مكتوبة على ورق ابيض يميل إلى الصفرة ، والخط المستعمل فيها هو النسخي المشرقي المشكول ، وهو واضح في اغلب الأحيان ، وذكرا أن الناسخ كان يهمل النقط ، أو يسيء استعمال الكلمات ، فضلا عن وقوع تصحيف وسقط في النسخ[166] .

- النكت الحسان في غاية الإحسان ، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) ، تحقيق ودراسة مطبعة الرسالة في بيروت سنة 1405هـ–1985م .

ب – منهجه في التحقيق :

وضح عبد الحسين الفتلي أن عملية تحقيق النصوص تعني اجتهادا في نشرها وجعلها مطابقة لتحقيقها –كما – وضعها صاحبها من حيث اللفظ والمعنى والكتابة بإتباع الطريقة العلمية بالتحقيق وهي البحث عن أصول التحقيق ، وبين أن أوثق النصوص وأفضلها وأكثرها دقة النص الذي يحمل عنوان الكتاب واضحا عليه اسم المؤلف ، وأوضح أن اقرب النسخ إلى النسخة الأصلية هي التي تكون مضبوطة عن نسخة إلام ، والضبط إما يكون بإملاء المصنف لها على طلابه ، وإما بقراءته إياها عليهم ، أو بقراءتهم إياها عليه ، وذكر أن هناك نصوصا تدعى بالنسخة الأم ادعاء لا يقر عليه ، وهي الأصول القديمة التي يضمنها الكاتب في كتابه عفوا أو عن طريق العمد فلا يلتفت إليها ولا يطمأن ، وأشار إلى أن مبيضة المؤلف هي الأصل أن وجدت وان وجد معها مسودة تعد الأصل الثاني ويستعان بها على التصحيح فقط ، وذكر الفتلي أن طالب التحقيق إذا لم يظفر بنسخة المؤلف ولا بالمنسوخة المضبوطة عليها فعليه أن يبحث عن نسخة كتبت في عصر المؤلف وعليها سماعات بشهادات الرواة الثقات ، وأشار إلى أن في حالة وجود نسختين احدهما قديمة كثيرة التصحيف والنقصان والأخرى صحيحة فيجب الاعتماد على الحديثة ، وبين أن غاية التحقيق هو تقديم المخطوط صحيحا – كما– وضعه مؤلفه دون شرحه ودون ملء الحواشي بالشروح والزيادات ويقتضي عمل التحقيق صحة عنوان الكتاب واسم مؤلفه ونسبة الكتاب إليه ، وأكد أن الأفضل في الحواشي أن تقتصر على اختلاف النسخ وذكر

مصادر النص المذكورة أو التي يهتدي إليها المحقق ؛ لان ذكرها هو توكيد لصحة النص ، وكذلك أكد أن أهم صفة من صفات لابد أن تتوفر في المحقق هو الإحاطة بالموضوع الذي يعالجه المخطوط ليتمكن من فهم النص وتجنب الخط ، وذكر انه يجب الاعتناء بمكملات التحقيق وهي العناية بتقديم النص ووصف مخطوطاته وترجمة حياة المؤلف ، والعناية بالطباعة حين يكون الكتاب مجهزا للطبع فلا بد من التأكد من الخط مع التأكيد على علامات الترقيم ، وكذلك العناية بفهارس الكتاب . وأوضح الفتلي أن تحقيق النصوص عملية فنية ودقيقة محفوفة بالمخاطر تحتاج إلى صبر ومثابرة والى علم وسعة اطلاع ومعرفة بمعظم المخطوطات ، وليس صحيحا أن التحقيق عمل ليس فيه جهد يذكر فنشر كتاب قديم كما يريده مؤلفه أو قريب منه أمر في غاية الصعوبة [167]. وقد تبين لي من خلال قراءتي للكتب اللغوية التي حققها ملامح منهجه في التحقيق ، هي بما يأتي[168] :

1- لعل من أولى مهمات المحقق الماهر التثبت من صحة نسبة الكتاب الذي يحققه إلى مؤلفه ، وهذا الأمر وجدته عند الفتلي في تحقيقه كتاب (الخط) لابن السراج ، وكتاب (المقصور والممدود) لأبي عمر الزاهد ، وكتاب (الموفقي في النحو) لابن كيسان .
2- عمل عبد الحسين الفتلي على تخريج الشواهد القرآنية من المصحف الشريف بذكر اسم السورة ورقم الآية ، وكذلك خرج القراءات القرآنية من الكتب المعنية بها .
3- خرج عبد الحسين الفتلي الشاهد الشعري من ديوان الشاعر أو المجموعات الشعرية مع ذكر رواية الشاهد ، والصور الأخرى للشاهد من مظان أخرى .
4- عمل عبد الحسين الفتلي مقدمات للكتب اللغوية التي حققها اشتملت على سيرة صاحب الكتاب ، ومصنفاته ، ووفاته ، وعلى موضوع الكتاب ، ووصف مخطوطة الكتاب ، ومنهجه في التحقيق .
5- كثيرا ما كان المحقق يحرك أواخر الكلمات في المتن ويضبطها بالشكل ، وكذلك شرحه المفردات اللغوية الصعبة شرحا موجزا .
6- كثيرا ما كان المحقق ينسب الشواهد الشعرية غير المنسوبة إلى قائليها .
7- إن المحقق كان في كل محققاته لم يغير في النص إلا ما كان مخالفا للقواعد النحوية والصرفية المألوفة ، أو ما كان في بعض الكلمات من تصحيف أو تحريف أو زيادة كلمات من عمل الناسخ اضطر المحقق إلى حذفها ؛ لأنها تخل بالمعنى .
8- كثيرا ما كان المحقق يوضح المصطلحات اللغوية والنحوية في متن النص .
9- يقوّم المحقق الجمل غير المستقيمة في المتن بحيث يتلاءم مع السياق من زيادة أو حذف .
10-كان يترجم الأعلام الواردة في النص المحقق .

11-وجدت المحقق يدعم النص المحقق إن احتاج إلى توضيح بأقوال العلماء فضلا عن استدراكه على بعض الفقرات والمفردات في النص ليكمل ذلك بالشرح والتوضيح .

12- إذا كان للكتاب المحقق أكثر من نسخة فالمحقق يوازن بينها من اجل إثبات الصواب ، أما إذا كان للكتاب المحقق نسخة فريدة رأيت المحقق يعرض مادة النسخة على الكتب القريبة منها .

13- كثيرا ما كان المحقق يضيف زيادات يضعها بين معكوفين في المتن ويعتقد أن السياق يقتضي بوجودها

14-عمل المحقق على إصلاح التصحيف والتحريف الواردين في النص المحقق .

خاتمة البحث :

بعد العرض المستفيض لجهود عبد الحسين محمد جاسم الفتلي في النحو واللغة والتحقيق تجلى لنا بوضوح مقدار حبه اللغة العربية وتفانيه في خدمتها ، وفي ما يأتي أهم ما توصلت إليه :

1. بين البحث السمات الرئيسة لشخصية هذا العالم وكشف عن موقعه بين المحدثين العرب الذين عنوا بالدراسات النحوية .
2. أحصي في هذا البحث جميع ما ألفه عبد الحسين الفتلي وحققه من كتب مطبوعة وبحوث منشورة .
3. أوضح البحث عنايته بإحياء شخصيات لغوية مغمورة .
4. بين البحث ردود الفتلي بشأن الأساطير التي نسجت حول العالم علي بن عيسى الربعي .
5. أوضح البحث ردود الفتلي بشأن قصص المناظرات التي قيلت بأبي عمر الجرمي .
6. ذهب الفتلي إلى أن النادر في الاستعمال اللغوي يعني مغالاة على سبيل الترف ، لان كل لغة إذا وصلت إلى مرحلة التكامل والنضج واستطاعت أن تثبت قواعدها وتحافظ على أصولها لجأ أصحابها إلى المغالاة والزيادة .
7. ورجح عبد الحسين الفتلي أن عامل النصب في المنادى أدوات النداء ؛ لأنه الأقرب إلى طبيعة اللغة ، فلا داعي إلى تكلف إضمار العامل ولا إلى إلحاق باب المنادى بباب المفعول به وعلى هذا تعرب (يا) حرف نداء لا تنبيه ويعرب المنادى منادى لا مفعولا .
8. بين البحث موقف عبد الحسين الفتلي من نظرية العامل فردّ القول إنها بدعة اخترعها النحاة يجب الابتعاد عنها ؛ لأنها لا تصلح لتعلم النحو هذا غير مقبول ما دامت ساعدت على حفظ النحو واللغة من عصر سيبويه إلى يومنا هذا .
9. أوضح البحث اتجاه الفتلي في النحو فانه يميل إلى التيسير في عدم التكلف ، وعدم التقدير ، وان فكرة التجديد في النحو تعني اختيار الصالح من التراث النحوي القديم ، ووضع أسس

جديدة تقوم مقام البالي منه حتى يظل البناء متماسكا من اجل أن تجد دعوة التجديد صدى يكتب لها البقاء والخلود .

10. بين البحث أن الطابع العام لجهود الفتلي هو (طابع نحوي) .
11. عرض البحث لجهوده في مجال التحقيق ، وابرز أهم السمات التحقيقية لمحققاته ، فالمنهج العام الذي سلكه قي التحقيق هو توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه ، والتقليل من الحواشي والنقول والشروح ، والاستقصاء في التخريج ، ومعالجة التصحيف والتحريف ، وضبط المفردات وتحريك أواخر الكلمات .
12. بعد الانتهاء من دراسة جهود عبد الحسين الفتلي أتوجه إلى دور النشر في العراق والوطن العربي إلى العناية بنشر مخطوطاته وإعادة نشر محققاته وبحوثه المطبوعة .

وختاما أرجو أن أكون قد وفقت لدراسة جهود هذا العالم الجليل والإلمام بها واسأل أن يقبل عملي هذا بأحسن قبول وان ينفع به انه نعم المولى ونعم النصير .

((الهوامش))

- القران الكريم .

1- ملاحظات على الألفية شرح ابن عقيل ، د عبد الحسين الفتلي ، مجلة العلوم الإسلامية ، جامعة بغداد 1993 م : 81.

2- ينظر : موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، حميد المطبعي : 139/2.

3- انترنيت، موقع جامعة القاهرة /كلية الآداب(فهرست رسائل واطاريح قسم اللغة العربية)

4- ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها .

5- ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها .

6- ينظر : تحقيق النصوص للدكتور عبد الحسين الفتلي ، مجلة المورد ع3، 2007م : 69 .

7- ينظر : كتاب الموفقي في النحو ، د . عبد الحسين الفتلي و د . هاشم طه شلاش ، مجلة المورد ع2، 1975م : 104-105

8- ينظر :كتاب الخط ، لأبي بكر بن السراج النحوي ،د عبد الحسين الفتلي ، مجلة المورد ، المجلد الخامس ، العدد الثالث 1396هـ- 1976 م : 106 .

9- ينظر :علي بن عيسى الربعي (ت420هـ) وما نسج حوله من أساطير ، د . عبد الحسين الفتلي ، مجلة البلاغ ، في العددين (5 ،6) السنة الثامنة 1980م .

10- ينظر : أبو عمر الجرمي (ت225هـ) وقصص المناظرات ، د . عبد الحسين الفتلي ، مجلة البلاغ ، في العددين (8 ،9) ، السنة الثامنة 1980م .

11- ينظر : أبو زيد الأنصاري عالم من أعلام اللغة ، د . عبد الحسين الفتلي ، مجلة الرابطة الأدبية ، في النجف الاشرف ، العدد الثالث ، السنة الثالثة تشرين أول عام 1976م : 62 .

12- ينظر : أسلوب النداء ونظرية العامل ، د . عبد الحسين الفتلي ، مجلة كلية آداب المستنصرية ، العدد 4 ، 1974م .

13- ينظر: أدوات الجزم عند سيبويه ، د . عبد الحسين الفتلي ، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد ،العدد 18 ، 1974م : 289 .

14- ينظر: كتاب الضاد والظاء لأبي الفرج محمد بن عبيد الله بن سهيل النحوي ، د . عبد الحسين الفتلي ، مجلة المورد ، المجلد الثامن ، العدد الثاني 1379هـ- 1979م

15- ينظر: أبو الخطاب الاخفش (عبد الحميد بن عبد المجيد المتوفى سنة 177هـ) ، د . عبد الحسين الفتلي ، مجلة الرابطة الأدبية ، في النجف الاشرف ، في العددين (5 ،6) السنة الثانية ، سنة 1975 ، 1976م : 122 .

16- ينظر : المصدر نفسه : 125 .

17- ينظر : المصدر نفسه :126 .

18- ينظر : المصدر نفسه .

19- ينظر : المصدر نفسه .

20- ينظر : المصدر نفسه .

21- ينظر : المصدر نفسه .

22- ينظر : أبو زيد الأنصاري عالم من أعلام اللغة ، ، د . عبد الحسين الفتلي ، مجلة الرابطة الأدبية ، في النجف الاشرف ، العدد الثالث ، السنة الثالثة تشرين أول عام 1976م : 62 .

23- ينظر : المصدر نفسه .

24- ينظر : المصدر نفسه .

25- ينظر : المصدر نفسه .

26- ينظر : المصدر نفسه .

27- ينظر : المصدر نفسه .

28- ينظر : المصدر نفسه .

29- ينظر : المصدر نفسه .

30- ينظر :علي بن عيسى الربعي (ت420هـ) وما نسج حوله من أساطير ، د . عبد الحسين الفتلي ، مجلة البلاغ ، في العددين (5 ،6) السنة الثامنة 1980م : 32 .

31- المصدر نفسه والصفحة نفسها .
32- ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
33- المصدر نفسه والصفحة نفسها .
34- ينظر : المصدر نفسه (القسم الثاني) : 22 وما بعدها .
35- ينظر : المصدر نفسه (القسم الثاني) : 24-25 .
36- ينظر : المصدر نفسه (القسم الثاني) : 26 .
37- سورة يونس : 98 .
38- ينظر : المصدر نفسه : 28.
39- ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
40- أبو عمر الجرمي (ت225هـ) وقصص المناظرات ، د . عبد الحسين الفتلي ، مجلة البلاغ ، في العددين (8 ،9) ، السنة الثامنة 1980م (القسم الأول) : 30 .
41- ينظر: أنباه الرواة ، للقفطي : 34/2 .
42- أبو عمر الجرمي (ت225هـ) وقصص المناظرات ، مجلة البلاغ ع8 س8 1980م : 33 .
43- ينظر : المصدر نفسه : 33- 38 .
44- ينظر : المصدر نفسه : 38 .
45- ينظر : المصدر نفسه : 39 .
46- ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
47- ينظر : المصدر نفسه : 74 .
48- ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
49- ينظر : المصدر نفسه : 78 .
50- ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسه .
51- ينظر : الاخفش الصغير عالم نحوي لم ينصفه أهل عصره ، نشره في مجلة المورد في المجلد العاشر في العددين(3 ، 4) سنة 1402هـ- 1982 م : 35-36 .
52- ينظر : المصدر نفسه: 37 .
53- ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
54- ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
55- ينظر : المصدر نفسه : 38-43 .
56- ينظر : المصدر نفسه : 44
57- ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

58- ينظر : المصدر نفسه : 45 .

59- ينظر : المصدر نفسه : 46 .

60- المصدر نفسه والصفحة نفسها .

61- ينظر : النوادر في اللغة ، لأبي زيد : 10، 48 ، 92 ، 214 .

62- ينظر : الاخفش الصغير عالم نحوي لم ينصفه أهل عصره : 56 .

63- ينظر : المصدر نفسه : 60 – 61 .

64- ينظر : المصدر نفسه : 64 .

65- ينظر : آراء ابن السراج الصرفية واللغوية في كتب الاقدميين والمحدثين ، د . عبد الحسين الفتلي ، في مجلة الأستاذ ، العدد 2 ، 1978-1979 م .

66- ينظر : المصدر نفسه .

67- ينظر : المصدر نفسه .

68- ينظر : المصدر نفسه .

69- ينظر : المصدر نفسه .

70- ينظر : المصدر نفسه .

71- ينظر : المصدر نفسه .

72- ينظر : المصدر نفسه .

73- ينظر : المصدر نفسه .

74- ينظر : المصدر نفسه .

75- ينظر : أبو جعفر الطبري ومنهجه في القراءات ، نشره في مجلة المجمع العراقي ، المجلد 34 ، الجزء الثاني ، 1983م .

76- ينظر : المصدر نفسه .

77- ينظر : أدوات الجزم عند سيبويه، نشره في مجلة كلية الآداب جامعة بغداد ،العدد 18 ، 1974م .

78- ينظر : المصدر نفسه .

79- ينظر : المصدر نفسه .

80- ينظر : المصدر نفسه .

81- ينظر : المصدر نفسه .

82- ينظر : المصدر نفسه .

83- ينظر : أسلوب النداء ونظرية العامل ، نشره مجلة كلية آداب المستنصرية ، العدد 4 ، 1974م .

84- ينظر : المصدر نفسه .
85- ينظر : المصدر نفسه .
86- ينظر : المصدر نفسه .
87- ينظر : المصدر نفسه .
88- ينظر : المصدر نفسه .
89- ينظر : المصدر نفسه .
90- ينظر : المصدر نفسه .
91- ينظر : المصدر نفسه .
92- ينظر : المصدر نفسه .
93- ينظر : المصدر نفسه .
94- المصدر نفسه .
95- ينظر : المصدر نفسه .
96- ينظر : المصدر نفسه .
97- ينظر : المصدر نفسه ، وينظر : ديوان ذي الرمة : 206 .
98- ينظر : المصدر نفسه .
99- ينظر : المصدر نفسه .
100- ينظر : المصدر نفسه .
101- ينظر : المصدر نفسه .
102- ينظر : المصدر نفسه .
103- ينظر : جوانب من الفوارق اللهجية في النحو والقراءات ، نشره في مجلة المورد ، المجلد السابع عشر ، العدد الثاني 1988م .
104- ينظر : المصدر نفسه .
105- ينظر : المصدر نفسه .
106- ينظر : المصدر نفسه .
107- ينظر : المصدر نفسه .
108- ينظر : كيف عرض سيبويه عوامل النصب في الأفعال المضارعة ؟ ، نشره في مجلة الرابطة الأدبية ، النجف الاشرف ، السنة الأولى 1974 م .
109- المصدر نفسه .
110- ينظر : المصدر نفسه .
111- ملاحظات على الألفية بشرح ابن عقيل : 81

112- ينظر : شرح ابن عقيل : 1/ 304 ، وملاحظات على الألفية شرح ابن عقيل : 81-82 .

113- ينظر : شرح ديوان الفرزدق : 223 ، شرح ابن عقيل : 304/1 .

114- ينظر : النكث في شرح كتاب سيبويه للأعلم التشتمري : 190/1 .

115- ينظر : ملاحظات على الألفية اشرح ابن عقيل : 82

116- ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها :

117- ينظر : شرح ديوان الفرزدق : 835، وشرح ابن عقيل : 289/1 ،

118- كتاب سيبويه : 289/1 .

119- ينظر : المقتضب للمبرد : 217/4 .

120- ينظر : ملاحظات على الألفية شرح ابن عقيل : 83 .

121- سورة مريم : 29

122- ينظر : المقتضب : 116/4 ، وملاحظات على الألفية شرح ابن عقيل : 83

123- ملاحظات على الألفية شرح ابن عقيل : 83

124- ينظر : شرح ابن عقيل : 270/3 .

125- ينظر : المصدر نفسه : 273/3 .

126- ينظر : كتاب سيبويه : 315/1 ، وملاحظات على الألفية : 83 .

127- ملاحظات على الألفية : 83

128- ينظر شرح ابن عقيل : 194/1 .

129- ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

130- ينظر : ملاحظات على الألفية : 84 .

131- ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها .

132- ينظر : المصدر نفسه : 85 .

133- ينظر شرح ابن عقيل : 80/2 .

134- ينظر : المصدر نفسه : 81/2 .

135- ينظر : المصدر نفسه : 83/2 .

136- ينظر ملاحظات على الألفية : 85 .

137- المصدر نفسه والصفحة نفسها .

138- ينظر المصدر نفسه : 85 .

139- ينظر : شرح ابن عقيل : 86/2 .

140- سورة التوبة : 6 .

141- سورة الانشقاق :1 .

142- ينظر : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محيي الدين عبد الحميد : 86/2 .

143- ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها .

144- ينظر : ملاحظات على الألفية : 87 .

145- ينظر : شرح ابن عقيل : 71/1 .

146- ينظر : المصدر نفسه : 72/1 .

147- النوادر لأبي زيد الأنصاري : 15 ، وينظر : ملاحظات على الألفية: 87 .

148- ينظر : ملاحظات على الألفية : 87 .

149- ينظر : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : 72/1-73 .

150- ينظر : شرح ابن عقيل : 194/2 .

151- ينظر : شرح المصدر نفسه : 195/3 .

152- ينظر : ملاحظات على الألفية : 89 .

153- ينظر : شرح ابن عقيل : 200/2 .

154- ينظر : شرح ابن عقيل : 2001/3 .

155- ينظر : ملاحظات على الألفية : 89 .

156- ينظر : الصفحة نفسها والصفحة نفسها .

157- ينظر : الأصول في النحو ، لابن السراج ، تح : د . عبد الحسين الفتلي : مقدمة المحقق 10/1 ما بعدها .

158- ينظر : تحقيق النصوص ، نشره في مجلة المورد ، المجلد الرابع والثلاثون ، العدد الثالث ، سنة 2007 م .

159- ينظر : كتاب الخط ، لأبي بكر بن السراج النحوي ، نشره قي مجلة المورد ، المجلد الخامس ، العدد الثالث 1396هـ- 1976 م

160- ينظر : كتاب الضاد والظاء ، لأبي الفرج محمد بن عبيد الله بن سهيل النحوي ، نشره في مجلة المورد ، المجلد الثامن ، العدد الثاني 1379هـ- 1979م .

161- ينظر : كتاب العروض ، لأبي بكر بن السراج النحوي ، نشره في مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد 15 ، 1972م .

162- ينظر : في النحو ، لأبي علي الحسن بن عبد الله المعروف بلغدة الاصبهاني (ت311هـ) ، نشره في مجلة المورد ن المجلد الثالث ، العدد الثالث 1394هـ-1974م

163- ينظر: كتاب القوافي ، لأبي القاسم الطيب بن علي التميمي ، نشره في مجلة كلية الآداب ، العدد الحادي والعشرون ، المجلد الأول سنة 1976-1977م .

164- ينظر: كتاب الكتّاب ، لعبد الله بن جعفر بن درستويه (ت 345هـ) ، تحقيق : د . إبراهيم السامرائي ، ود .عبد الحسين الفتلي ، دار الجيل بيروت ، ط1 ، 1412هـ - 1992م .

165- ينظر : المقصور والممدود ، لأبي عمر الزاهد (ت 345هـ) ، نشره في مجلة كلية أصول الدين في بغداد ، العدد الأول ، السنة الأول 1395هـ-1975م .

166- كتاب الموفقي في النحو ، لابن كيسان (ت299هـ) ، تحقيق مشترك الدكتور عبد الحسين الفتلي والدكتور هاشم طه شلاش ، نشرا الكتاب في مجلة المورد ، المجلد الرابع ، العدد الثاني 1395هـ-1975 م .

167- ينظر : تحقيق النصوص ، نشره في مجلة المورد ، المجلد الرابع والثلاثون ، العدد الثالث ، سنة 2007 م .

168- ينظر في تحقيق الكتب والرسائل اللغوية : الأصول في النحو لابن السراج ، كتاب الضاد والظاء لابن سهيل النحوي ، في النحو للغدة الاصبهاني ، المقصور والممدود لأبي عمر الزاهد ...